

جامعة المنصورة

كلية الحقوق

الدراسات العليا

الإقليمية في إطار العولمة المالية (ماذا بعد الأزمة العالمية؟)

إعداد الباحث

محمد توفيق عبد المجيد

مقدمة

لقد شهدت الساحة العالمية مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة تحولات وتغيرات جذرية تتم بصورة سريعة ومتلاحقة، تمثل في مجملها تعجلاً وترسيخاً لمسيرة التدويل الاقتصادي التي تراكمت تغيراتها خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتجسد هذه المسيرة توسعاً في التجارة الدولية، وتسارعاً واتساعاً في انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية من خلال الشركات متعددة الجنسيات.

وقد اقترنت هذه المسيرة بتقدم مطرد في الإنتاجية ومعدلات النمو في الدول الصناعية المتقدمة، وكذلك في عدد من الدول النامية- أو بالأحرى الاقتصادات الناشئة- وهو ما أدى إلى مزيد من الاندماج بين الأسواق والاقتصادات، وإلى اتساع وتسارع حركة انتقال رؤوس الأموال وتشابك الاستثمارات الخارجية والسيولة المالية الناجمة عنها، وكذلك إلى تحرير الأنشطة الاقتصادية في عدد متزايد من دول العالم.

وقد صاحب هذه التغيرات ويسرها وعجل بها، الثورة التكنولوجية في وسائل الإنتاج ووسائل الاتصال والمعلوماتية. وكان الناتج أو المحصلة النهائية لكل هذه التغيرات بروز تحول كفي في مسيرة التدويل وتحوله إلى ظاهرة "العولمة الاقتصادية".

وقد استخدم مصطلح العولمة أساساً لوصف بعض الأوجه الرئيسية للتحوّل الحديث في النشاط الاقتصادي العالمي. فالأمر ليس بوافد جديد هب على العالم في الربع الأخير من القرن العشرين، بل هو تطور مستمر منذ الثورة الصناعية، بل وقبلها مع الرأسمالية التجارية، وربما قبل ذلك أيضاً. بيد أن ثمة اختلافاً بين تجربة التغيير المعاصرة وتلك التي حدثت في الأجيال السابقة؛ فلم يحدث إطلاقاً من قبل أن حدث التغيير بمثل هذه السرعة- بل ودفعة واحدة في بعض الحالات- على مثل هذا النطاق العالمي وعلى هذا النحو المشهود عالمياً.

وقد تزامن مع هذه التحولات وبروز ظاهرة عولمة الاقتصاد، تشكل كتلتات اقتصادية إقليمية وتعاظم الدور الذي تلعبه في الاقتصاد العالمي. وأصبحت هذه التكتلات تشكل إطاراً وآلية لتكامل واندماج الاقتصادات التي يجمعها تجاور جغرافي أو مصالح مشتركة، وغدا مسار التكتلات الإقليمية سلوكاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً تسلكه جميع الدول للحفاظ على بقائها ضمن خارطة الدولية. فمستوى التراكم الرأسمالي وارتفاع كلفة التكنولوجيا الحديثة واشتداد حدة المنافسة التجارية بين الاقتصادات العالمية، جعلت من المستحيل على أي قطر مهما كانت قوته الاقتصادية مواجهة شروط الاندماج في الاقتصاد العالمي من منطلق الانغلاق أو الاعتماد على مصادره المحلية. ولم تخرج على هذا القانون الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وهي أكبر قوة

اقتصادية في العالم، حيث تمكنت من تكوين كتل اقتصادي مع كندا والمكسيك عرف باسم "النافتا".

ومن وجهة نظر بعض الاقتصاديين، فإن السبب الجوهرى لإقامة مثل هذه التكتلات الإقليمية- بشكل عام- يكمن في الرغبة القوية للدول الأعضاء في استخدام سياسة التعريف الجمركية على النطاق الإقليمي كآلية حمائية؛ لتحقيق أهداف معينة تعجز هذه الدول عن تحقيقها على المستوى القطري.

ومن هنا، فقد ثار جدل كبير بين الاقتصاديين حول هذا الاتجاه المتسارع نحو تكوين تكتلات اقتصادية، هل هو أمر إيجابي أم سلبي؟ بمعنى هل يتعارض مع العولمة في مفهومها الاقتصادي أم لا؟ هل يصبح "التكامل الإقليمي" مع "العولمة" نافلة لا فائدة منه؟ هل يصبح عائقاً أمام العولمة أم أنه على العكس خطوة على الطريق؟ وهل هناك مجال للتعايش والتلاؤم، أم أن احتمالات التصادم والمواجهة هي الأكثر بروزاً؟

ودائماً ما كانت القوى المؤيدة للعولمة الاقتصادية- وفي مقدمتها الولايات المتحدة- تشدد في خطابها العام على أن العولمة وحرية التجارة وآليات السوق هي المدخل الأكثر فاعلية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين رفاهية الشعوب، وتتنقد السياسات الحمائية وترى أنها تشوه الاقتصادات والأسواق العالمية.

ورغم النجاحات الكبيرة التي حققتها مسيرة العولمة- على مسارها

المالي والتجاري- من الناحية التنظيمية، إلا أن المشكلة التي واجهت هذه المسيرة هي ضعف انعكاساتها على التنمية في الدول النامية والأقل نمواً وفشلها في محاربة الفقر، وهو ما دعم بشكل نسبي القوى المناهضة للعولمة وأعطى حجة قوية للعودة للسياسات الحمائية في مجال التجارة العالمية.

وفي الوقت الذي أعطت فيه نتائج العولمة بعض القوة لأنصار السياسات الحمائية، بدأ الاقتصاد العالمي يعاني عدة أزمات متداخلة. لعل أبرزها الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي بدأت بانهيار سوق التمويل العقارية الأمريكية، وانتقلت لمختلف دول العالم وتراجعت معها معدلات النمو المتوقع للاقتصاد الدولي.

وقد أدت كل هذه التغيرات إلى فتح باب الجدل مجدداً حول مدى التعايش بين توجهات العولمة القائمة على إزالة العوائق أمام تدفق التجارة وتحرير الأسواق المالية، وبين توجهات التكتلات الإقليمية وما قد تسفر عنه من سياسات حمائية جديدة، لاسيما وأن الأزمة المالية الأخيرة في مسيبتها وتداعياتها وسياسات علاجها قد أعادت إحياء دور الدولة في النشاط الاقتصادي، خاصة القطاع المصرفي، من خلال دور الدولة كمالكة أو مشاركة في إدارة بعض المصارف التي تأثرت بالأزمة، وتم إجبارها على قبول الأموال التي رصدت للإنقاذ، أو تم تأمينها لمنع انهيارها.

وتأتي أهمية هذا البحث من إدراكنا أننا جزء من الوطن العربي، وأن

التحديات سالفه الذكر تمثل اختبارًا جادًا بالنسبة للاقتصادات العربية. فهذه الاقتصادات تواجه هذه التحديات في ظل رصيد ضعيف للأداء التنموي، وهي تواجه تلك التحديات في ظل غياب طال لسنوات عديدة للتكامل الاقتصادي العربي حتى في أبسط حدوده الدنيا.

ومن هنا، فقد رأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عن الإقليمية والعولمة المالية.

المبحث الثاني: الأزمات المالية والسياسات الحمائية.

المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية المعاصرة ودورها في تقوية الحمائية.

المبحث الأول

عن الإقليمية والعولمة المالية

نعرض في هذا المبحث لمفهوم الإقليمية والسياسة الحمائية الجديدة، ثم نتناول تطور العلاقات المالية الدولية وأدواتها، ثم نتحدث عن العولمة المالية والتبعية وذلك على النحو التالي:

أولاً- مفهوم الإقليمية والسياسة الحمائية الجديدة:

شهد العالم مؤخرًا نشاطًا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، وهو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي Economic Intergration.

ويشير مفهوم التكامل الاقتصادي جدلاً واسعاً بين جمهور الاقتصاديين، فهناك من يرى أن التكامل الاقتصادي بطبيعته "إقليمي"، ولذلك فهم يفضلون استخدام اصطلاح "التكامل الاقتصادي الإقليمي" Regional Economic Integration⁽¹⁾، وهناك من يرى أن التكامل عبارة عن عملية يقصد بها تمييز مصالح مجموعة معينة من الدول وتغليبها على مجموعة مصالح دول

SCHULZ (M.), SODERBAUM (F.)& OJENDAL (J.): (1) Regionalization in a Globalizing World, : A comparative perspective on forms, actors and processes, ZED Book, London and New York, 2001, p. 10.

أخرى، ولذلك فهم يستخدمون مصطلح "التكتل الاقتصادي" Economic Block أو التجمع الإقليمي Regional Grouping.

والتكامل الاقتصادي وفقاً لأغراض هذا البحث - بعيداً عن الغوص فى محيط التعريفات- هو عملية متعددة المراحل للاندماج الاقتصادي الكلي بين الدول الأعضاء، يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة من أجل النمو والتقدم. ويتطلب إقامة التكامل الاقتصادي وجود إرادة سياسية واعية صارمة تقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لصالح كافة الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية^(١).

ويتسم التكامل في النظام الاقتصادي العالمي المعاصر بتزايد رقعة الإسهام فيه على نطاق عالمي^(٢). وهو ما يجعله عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية، توقعاً للحصول على مكاسب اقتصادية في صورة زيادة معدلات النمو وارتفاع مستويات المعيشة تبعاً لذلك، في عالم مركزه رأس المال والتكتلات الاقتصادية^(٣).

(١) EL- AGRAA (A.M.): **Regional integration: Experience, Theory and Measurement**, Macmillan and Barnes & Nobel, 1999, p. 1.

(٢) COLEMAN (W.D.) & UNDERHILL (G.R.): **Regionalism and Global Economic Integration: Europe, Asia and the Americas**, London and New York, 2002, p.1.

(٣) د. هشام محمد أحمد عمارة: **الاتجاهات الحديثة في التكتلات الاقتصادية الشرق أوسطية**، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ١٢٧؛ د. إكرام عبد

- صور التكامل الاقتصادي:

تختلف صور التكامل الاقتصادي وأشكاله تبعاً لاختلاف الدرجة التي يبلغها اندماج الاقتصادات القومية المختلفة^(١). ويمكن تلخيص أهم الاتفاقات في هذا الشأن على الوجه الآتي^(٢):

١- منطقة التفضيل الجمركي:

تعد هذه الصورة من صور التكامل هي أولى درجات السلم التكاملية. وتتحقق هذه الصورة بعقد اتفاق يمنح مزايا وتسهيلات جمركية للدول المتعاقدة لا تستفيد منها الدول الأخرى. بمعنى تبادل المعاملة التفضيلية فيما بين تلك الدول الأطراف والتي لا يمكن أن تطالب بمزاياها دولة ثالثة^(٣).

-
- الرحيم: التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢، ص ٤٤، ٤٥؛ د. خالد سعد زغول حلمي: "العولمة والتحديات الاقتصادية والقانونية وموقف الدول النامية"، أعمال المؤتمر السنوي السادس لكلية الحقوق بجامعة المنصورة، ٢٠٠٢، ص ١٥.
- (١) د. حربي موسى عريقات: "التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي"، أعمال مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية-عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠-٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤، ص ٣١٤.
- (٢) SALVATORE (D.): **International Economics**, John Wiley & Sons, Seventh Edition, 2001, p. 327, 328.
- (٣) LAHIRI (S.): **Regionalism and Globalization: theory and practice**, ROUTLEDGE, London and New York, 2001, p. xvii.

ومن الأمثلة التاريخية لنظام التفضيل الجمركي. ما اتفقت عليه دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (O.E.E.C) في عام ١٩٤٨ على إلغاء نظام الحصص الذي كانت تخضع له مبادلاتهم التجارية. ومن ذلك أيضا ما أطلق عليه "منطقة الكومنولث"، حيث اتفقت مجموعة من الدول على أن تمنح بعضها البعض امتيازات جمركية متبادلة، وهو ما عرف وقتئذ بنظام التفضيل الإمبراطوري^(١).

٢ - منطقة التجارة الحرة Free Trade Area:

ويتضمن هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي إلغاء كافة القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في المنطقة. مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفاتها الجمركية مع باقي دول العالم. وقد تكون المنطقة الحرة مقصورة على بعض المنتجات دون البعض الآخر^(٢). ومن الأمثلة التاريخية لمناطق التجارة الحرة:

- منطقة التجارة الحرة الأوروبية عام ١٩٥٩^(*)، والتي نشأت بين سبعة دول أوروبية، هي: إنجلترا والبرتغال والنمسا وسويسرا والسويد

(١) د. هشام محمد أحمد عمارة: المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٢) د. عبد الواحد العفوري، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغاقتا)"، أعمال مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٢٦٨؛ وانظر: EL-AGRAA (A.M.): Ibid, p. 84.

European Free Trade Area (EFTA), 1959. (*)

والدنمارك والنرويج^(١).

- منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية عام ١٩٦٠^(*)، والتي نشأت بين خمسة دول، هي الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وبارجواي والمكسيك ثم انضمت إليها خمسة دول أخرى، هي: كولومبيا وإكوادور وأورجواي وفنزويلا وبوليفيا^(٢).

٣- الاتحاد الجمركي Customs Union:

يعد الاتحاد الجمركي صورة أكثر تقدمًا من منطقة التجارة الحرة، وهو أحد الأشكال الأساسية للتكامل الاقتصادي. وفي ظل هذه الصورة يحدث إلغاء كامل للحدود الجمركية التي تفصل بين دولتين أو أكثر واندماجها في وحدة جمركية واحدة، ووضع تعريفية جمركية موحدة بالنسبة للدول الأخرى، وهو ما يعرف "بالجدار الجمركي" الموحد^(٣).

والملاحظ أن الاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة يتفقان في إلغاء التعريفات الجمركية وغيرها من القيود غير الجمركية ما بين الدول الأعضاء وبعضها البعض. لكنه يوجد فارق مهم ما بين هذين الشكلين للتكتل

SALVATORE (D.): Ibid, p. 339.; EL. AGRAA (A.M.): Ibid,^(١)
p. 15, 217.

Latin American Free Trade Area LAFTA), 1960. (*)

SALVATORE (D.): Ibid., p. 342. (٢)

(٣) د. عبد الواحد العفوري: المرجع السابق، نفس الصفحة؛ وانظر أيضًا:
EL- AGRAA (A.M.): Ibid, p. 36.

الاقتصادي. ففي الاتحاد الجمركي تفرض تعريفه وقيود غير جمركية موحدة ما بين الدول في الاتحاد ككل من جهة وباقي دول العالم من جهة أخرى، بمعنى أن تشكل هذه الدول منطقة جمركية واحدة في مواجهة العالم الخارجي. أما في منطقة التجارة الحرة، فإنه تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء في المنطقة بتعريفاتها وقيودها غير الجمركية الخاصة بها في مواجهة دول العالم من غير الأعضاء في المنطقة. وبهذا يكون الاتحاد الجمركي خطوة أكثر تقدماً من منطقة التجارة الحرة في الطريق إلى التكامل الاقتصادي^(١).

وهكذا، فإنه بقيام تكامل اقتصادي في أحد هذين الشكلين، يمكن للدول الأعضاء في التكتل أن تتبادل المزايا التجارية فيما بينها دون أن يكون من حق الدول الأخرى من خارج التكتل أن يطالب بمنحه هذه المزايا. وهو ما شجعت عليه اتفاقية الجات ١٩٤٧ بإقرارها في المادة (٢٤) من الاتفاقية، أنه من المرغوب فيه زيادة حرية التجارة عن طريق تكامل أوثق ما بين الدول التي تدخل في اتفاقات حرة لهذا الغرض، شريطة أن يكون غرض منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي هو تسهيل التجارة بين الدول المكونة للتكتل حتى تتحقق حرية التجارة داخلها كخطوة أولى نحو تحقيقها مع الدول خارج التكتل،

(١) د. أحمد جامع: اتفاقات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)، الجزء الأول، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص ٥١؛ وانظر كذلك:
EL- AGRAA (A.M.): Ibid, p. 74.

وليس زيادة الحواجز في وجه التجارة ما بينها وبين الدول خارج التكتل^(١).
ومن أبرز أمثلة الاتحادات الجمركية، الاتحاد الذي قام كأول محاولة
لتوحيد أوروبا اقتصادياً بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما عُرف باتحاد
"البينولوكس" الذي تم توقيعه بين كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج، حيث
قامت هذه الدول بإلغاء القيود التجارية المفروضة على المبادلات التجارية
بينها، مع الالتزام بوضع تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
وبالرغم من أن هذا الاتحاد عقد بين بلاد صغيرة لا يجاوز عدد سكانها ٢١
مليون نسمة وقتئذ، إلا أنه كان مثلاً يحتذى في التكامل الاقتصادي على مدى
أوسع.

٤ - السوق المشتركة Common Market:

وهي درجة أعلى في سلم التكامل الاقتصادي، فبالإضافة إلى حرية
حركة السلع بين الدول الأعضاء وإنشاء الجدار الجمركي الموحد، يتم إلغاء
القيود على انتقال عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال والتكنولوجيا بين الدول
الأعضاء في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مجالات الإنتاج وتحقيق

WINTERS (L.A.): "Regionalism versus Multilateralism", The (١)
World Bank, Policy Research Working Paper, No. 1687,
November 1996 , p. 137; GREENAWAY (D.) & MILNER (C.):
"Multilateral Trade Reform, Regionalism and Developing
Countries", **Regionalism and Globalization: Theory and
Practice**, London and New York, 2001, p. 160- 165.

أفضل استخدام لعناصر الإنتاج المتاحة^(١).

وتتجلى في ظل السوق المشتركة أهمية التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالنواحي المالية والنقدية والاجتماعية، وإلا ترتب على اختلاف مثل هذه السياسات إمكانية حدوث تمييز بين السلع أو عوامل الإنتاج، مما قد يجعل حرية انتقالها مجرد مسألة نظرية تصطدم بالواقع^(٢).

وتعتبر السوق الأوروبية التي بدأ تنفيذها عام ١٩٥٨ - على إثر توقيع معاهدة روما في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ بين كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج - أنجح مثال يذكر في هذا الشأن، وهي التي مهدت للوحدة الأوروبية.

٥ - الوحدة الاقتصادية Economic Union:

تعتبر الوحدة الاقتصادية أو الاتحاد الاقتصادي أقوى مظهر للتكتل الاقتصادي، حيث تكون اقتصادات الدول الأعضاء كالاقتصاد دولة واحدة، وتنشأ له سلطة إقليمية وعملة موحدة وجهاز إداري تنفيذي. وتصبح التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء من قبيل التجارة الداخلية والتي كانت تعد من

(١) د. عبد الواحد العفوري: المرجع السابق، نفس الصفحة؛ وانظر أيضاً:

EL-AGRAA(A.M.): P. 88.

(٢) د. هشام محمد أحمد عمارة: المرجع السابق، ص ١٤٦؛ د. إكرام عبد الرحيم: المرجع السابق، ص ٦٥.

ضمن التجارة الخارجية لها. ويختفي كل أثر للتمييز بين الاقتصادات الوطنية. وتتحقق في هذه الصورة من صور التكامل الاقتصادي أعلى درجات الاندماج بين الدول الأعضاء مما يرفع من مستويات النمو ويحقق الرفاهية الاقتصادية للشعوب المتكاملة، وهي أسمى أهداف التكامل الاقتصادي^(١). وعموماً، فإنه لا يبقى سوى القليل من الخطوات والإجراءات لكي يتحول مثل هذا المستوى من التكامل إلى وحدة سياسية شاملة^(٢). والمثال الأشهر هنا، هو الاتحاد الأوروبي.

- النظرية الاقتصادية للتكتلات الإقليمية:

يعتبر كتاب جاكوب فاينز (Viner)^(٣) عن الاتحادات الجمركية هو الأساس النظري لقضايا الاتحادات الإقليمية والتكامل الاقتصادي الإقليمي

(١) EL-AGRAA (A.M.): Ibid, p. 88.

(٢) حول الوحدة الاقتصادية، راجع: د. صلاح على صالح فضل الله: "انعكاسات تحرير التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية على الميزان التجاري والزراعي المصري"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق - جامعة المنصورة، العدد (١٩)، مرجع سابق، ص ٢٥٨ وما بعدها؛ د. عبد الواحد العفوري: المرجع السابق، نفس الصفحة؛ د. هشام محمد أحمد عمارة، المرجع السابق، ص ١٥٠.

(٣) VINER (J.): **The Customs Union Issues**, New York, Carnegie Endowment for International Peace, 1950,

مشار إليه في: د. حازم الببلاوي: **الاقتصاد العربي في عصر العولمة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ٢٤٦.

بوجه عام^(١). ويميز فاينر، في تحديد الآثار الاقتصادية لمثل هذه الاتحادات الإقليمية، بين ما يطلق عليه أثر إنشاء التجارة Trade Creation Effect وأثر تحويل التجارة Trade Diversion Effect^(٢).

في الحالة الأولى تؤدي المزايا النسبية والتفضيلات الإقليمية إلى انتقال بعض السلع من دول ذات نفقة إنتاج مرتفعة إلى دول تكون فيها نفقة الإنتاج منخفضة. وبذا تتوزع الموارد داخل الاتحاد على أكمل وجه نتيجة اتساع السوق وزوال العقبات بين أعضاء التكتل الإقليمي، ويكون مثل هذا التكتل خطوة في الطريق الصحيح ولا يشكل تعارضاً مع متطلبات العولمة الاقتصادية^(٣).

أما في الحالة الثانية، فإن زيادة التجارة بين أعضاء الاتحاد لا تكون نتيجة لفرص جديدة بقدر ما هي نتيجة للمعاملة التفضيلية بين دول الاتحاد وعلى حساب التجارة الأكثر كفاءة مع بقية العالم الخارجي. وهو ما يفضي إلى مزيد من الحماية ويشكل تعارضاً مع متطلبات العولمة الاقتصادية^(٤).

ويؤخذ على تحليل فاينر أنه "استاتيكي" بحيث لا يأخذ في الاعتبار سوى

LAHIRI (S.); Ibid, p. xvii. (١)

EL- AGRAA (A.M.) : Ibid, p. 75, 76. (٢)

SALVATORE (D.): **International Economics**, Ibid, p. 328. (٣)

SALVATORE (D.): Ibid, p. 330. (٤)

الآثار الاقتصادية بالمعنى الضيق، في حين أن الاندماج أو التكامل الاقتصادي الإقليمي قد تكون له آثار بعيدة على شكل المؤسسات السياسية والاقتصادية؛ والتي تؤثر بدورها على الأداء الاقتصادي في المدة الطويلة نتيجة لتوسيع الأسواق وزيادة الإنتاج وتطوير أدوات الإنتاج، وزيادة التعاون المشترك في العملية الإنتاجية^(١). ومن هنا ذهب البعض إلى أن أثر إنشاء التجارة داخل التكتل الإقليمي يفوق بكثير تأثير تحويل التجارة^(٢).

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه لا يجوز النظر إلى مفهوم التكتلات الاقتصادية باعتباره أمراً مستحدثاً أو مرتبطاً بالمفهوم المعاصر للعولمة؛ فقد بزغت التوجهات المبكرة للتكتلات الإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ظل عملية إعادة هيكلة التنظيم الدولي. فبينما ظهرت كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين كأدوات دولية لإدارة شئون العالم، ظهرت في نفس المرحلة منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية بالإضافة إلى السوق الأوروبية المشتركة. ولكن هناك اختلافاً كبيراً بين مفهوم الإقليمية السائد وقتئذ، الذي غلبت عليه الدوافع السياسية والهواجس الأمنية، ومفهوم الإقليمية الجديدة الذي يهدف إلى جعل

(١) د. حازم البيلوي: الاقتصاد العربي في عصر العولمة، المرجع السابق، ص ١٥٢.

(٢) PANAGARIYA (A.) & DUTTAGUPTA (R.): "The 'gains' from preferential Trade Liberalization in the CGE Models: Where do they come from?", **Regionalism and Globalization.**, Ibid, p. 39- 41.

التكتلات الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسيطة بين الدول من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى. ومن ثم فإن مفهوم الإقليمية الجديدة يتميز عن مفهوم الإقليمية الذي شاع في الخمسينات بغلبة الطابع الاقتصادي^(١).

ولقد كانت فكرة التكتلات الإقليمية قائمة منذ البدء في الجولة الأولى لمفاوضات تحرير التجارة الدولية في إطار الجات، إلا أنها لم ينظر إليها وقتئذ على أنها تهديد للإطار متعدد الأطراف أو حتى منافس له؛ حيث خضعت الجات لسيطرة الدول الكبرى المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تفاوضت على خفض التعريفات الجمركية التي تهمها، وطبقت هذه المعاملة على دول أخرى على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، بالإضافة إلى أن هدف المفاوضات في تلك المرحلة اقتصر على خفض التعريفات الجمركية المطبقة على بعض السلع، ولم تكن قد تطرقت بعد إلى تناول السياسات التجارية للدول، وبلورة مفهوم العولمة الاقتصادية^(٢).

من ناحية أخرى، ساعد التكامل الأوروبي في هذه المرحلة على تنظيم

(١) أسامة المجدوب: العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، ط.٢، ٢٠٠١، ص ٥٢؛ علاوي محمد لحسن: "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد (٧)، ٢٠٠٩/٢٠١٠. <http://rcweb.luedld.net/rc7.htm>

(٢) أسامة المجدوب: المرجع السابق، ص ٥٢، ٥٣.

المفاوضات بشكل أفضل، حيث مكن الولايات المتحدة من التعامل مع المجموعة الأوروبية كعضو واحد؛ لتطبيقها تعريفه موحدة، بدلاً من التفاوض مع اثنتى عشرة دولة كل على حدة. ومن ثم، فإن أكثر الترتيبات الإقليمية فاعلية وتنظيمًا في هذه المرحلة لم يكن يمثل أي تهديد يذكر للإطار متعدد الأطراف^(١).

وقد ظل هذا الوضع كما هو حتى فترة قريبة عندما أصاب الضعف والوهن الإطار متعدد الأطراف؛ سواء لتباين التوجهات والمصالح بين الأطراف المشاركة، أو لشروع الدول في تطبيق سياسات حمائية حتى في ظل مثل هذا النظام. وهذا ما أوضح ضعفه وعدم فاعليته ومحدودية قدرته على إلزام الدول بقواعد وسياسات موحدة^(٢).

- السياسة الحمائية الجديدة:

تعرف الحمائية protectionism بأنها مجموع السياسات التي تستهدف حماية الإنتاج المحلى من المنافسة الأجنبية والتي تتضمن فرض مجموعة من القيود تؤثر على حرية عبور المنتجات والخدمات ورؤس الأموال الأجنبية

(١) د. محمد عبد القادر حاتم: العولمة: ما لها .. وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص ٢٣٢؛ د. حازم الببلاوى: دور الدولة فى الاقتصاد، دار الشروق، ١٩٩٩، ص ٥٣

WALTERS (R.) & BLAKE (D.): **The politics of Global Economic Relations**, Prentice Hall Englewood Cliffs, New Jersey, Fourth Edition, 1992, pp. 276-278.

(٢) أسامة المجذوب: المرجع السابق، ص ٥٣.

للحدود الوطنية^(١).

وكما هو معروف، فقد شهد الاقتصاد العالمي خلال الفترة من أواخر السبعينات حتى أواسط الثمانينات ظواهر اقتصادية سلبية، أهمها انتشار الركود التضخمي في الدول المتقدمة^(٢). وقد تميزت هذه الفترة كذلك بحدوث تغير في القوة الاقتصادية النسبية للدول المتقدمة، وبصفة خاصة الولايات المتحدة؛ فقد أدى ظهور الدول الصناعية الجديدة (النمور الأربعة في آسيا: كوريا الجنوبية، تاوان، سنغافورة، هونج كونج، ثم ماليزيا واندونيسيا وتايلاند والفلبين، فضلاً عن البرازيل والهند) إلى اشتداد حدة المنافسة التجارية في العالم.

فهذه الدول تتمتع بمزايا عديدة : معدات وإنشاءات حديثة ذات إنتاجية أعلى، أيدي عاملة رخيصة، حيوية الاقتصادات الشبابية حديثة الانطلاق، القرب من أسواق دول العالم الثالث، خاصة دول الخليج العربي. ومع نمو

(١) د. أحمد جمال الدين موسى: العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، المنصورة، مكتبة الجلاء الجديدة، ١٩٩٩، ص ٢١٠.

(٢) الركود Stagnation الذي كان يصاحبه انخفاض في الأسعار عادة، تحقق دون هذا الانخفاض، والتضخم Inflation الذي كان يصاحبه ارتفاع في مستوى العمالة، عادة، قد تحقق دون هذا الارتفاع. وبهذا اجتمع النقيضان: الركود والتضخم في ظاهرة جديدة على النظام الرأسمالي الليبرالي، مما أدى إلى إيجاد تسمية جديدة تجمع مقطعين من الكلمتين النقيضتين فكانت كلمة Stagflation أي الركود التضخمي. راجع د. أحمد جامع : اتفاقات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)، الجزء الأول، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص ١٤٥.

اقتصادات هذه الدول علمياً وتكنولوجياً واقتصادياً، قويت قدرتها التنافسية النسبية فى الأسواق الدولية وذلك بالمقارنة وعلى حساب الأهمية النسبية للولايات المتحدة ومعها دول الجماعة الأوروبية.

هذا التغير أدى إلى ارتفاع أصوات المنادين بالحماية التجارية، وخصوصاً فى الدول المتقدمة. ومن ثم لجأت دول كثيرة - وعلى رأسها أمريكا واليابان - إلى تبني سياسات الحماية التجارية، ولكن بإتباع طرق حديثة وغير تقليدية، وهى ما يطلق عليه الحماية الجديدة New Protectionism^(١).

وقد كان من أهم أشكال القيود الحمائية الجديدة ثلاثة، هى ما يلى :

- اتفاقات تقييد الصادرات اختياريًا Voluntary Export Restraint Agreements (VERs):

وتهدف هذه الاتفاقات إلى تقليل أو تغيير الكميات المصدرة من السلعة؛ حيث ترتضى الدولة المصدرة - بإرادتها الحرة - بآلا تزيد الكمية التى تصدرها من السلعة خلال فترة محددة عن حد معين يتفق عليه مع الدولة المستوردة. وبطبيعة الحال، فإنه فى غياب هذا الاتفاق، فإن الصادرات من

(١) د. عزت عبد الحميد البرعى : "اتفاقية الجات وآثارها على التعريفات الجمركية (الضرائب الجمركية) المصرية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد التاسع عشر، أبريل ١٩٩٦، ص ٣٨٥ وما بعدها.

السلعة كانت ستتجاوز بلا شك هذا الحد المتفق عليه. ومن أمثلة هذه الاتفاقات، تلك التي تمت بين اليابان وعدد من الدول الأوروبية، وكان الغرض منها الحد من صادرات اليابان من السيارات أو بعض المنتجات الإلكترونية إلى أسواقها.

- اتفاقات التوسع في الواردات اختياريًا Voluntary Import Expansion Agreements (VIEs):

وهي اتفاقات تتم بين دولتين الأولى ذات فائض في ميزان مدفوعاتها قبل الثانية. وبموجب هذه الاتفاقات تترضي الدولة المستوردة - بإرادتها الحرة أيضًا - بألا تقل واردتها من سلعة ما خلال فترة معينة عن حد معين يتفق عليه مع الدولة المصدرة. وكذلك فإنه مما لا شك فيه أن الواردات من السلعة لم تكن لتصل إلى هذا الحد في حالة عدم وجود هذا الاتفاق. والمثال الأشهر هنا، هو "اتفاق تجارة شبه الموصلات Semiconductor Trade agreement ما بين الولايات المتحدة واليابان عام ١٩٨٦، وبموجبه ارتضت اليابان أن تكون نسبة ٢٠% من حجم سوق رقائق شبه الموصلات semiconductor من نصيب الرقائق غير اليابانية.

- ترتيبات التسويق المنظم Orderly Marketing Arrangements (OMA)

وتجد هذه الترتيبات أساسها في التوسع في استخدام المادة (١٩) من الجات ٤٧ المتعلقة بالإجراءات الوقائية أو الطارئة لتقييد الواردات. إذ تجيز هذه المادة- كما هو معروف- للطرف المتعاقد أن يوقف التزامه وفقاً للاتفاقية بالنسبة للمنتج الأجنبي إن تم استيراده بكميات متزايدة، وفي ظروف يكون من شأنها إلحاق ضرر بالصناعة المحلية للمنتج المشابه أو التهديد بإيقاع مثل هذا الضرر.

وقد كانت الولايات المتحدة من أهم الدول التي لجأت إلى استخدام هذا الأسلوب، حيث عمدت إلى تقييد الواردات من منتجات معينة - وعلى وجه الخصوص بعض السلع اليابانية - وإن كان ذلك يرجع في حقيقة الأمر إلى عجز المنتجين الأمريكيين عن منافسة تلك المنتجات الأجنبية في السوق الأمريكية؛ إما لأنها الأفضل أو الأرخص أو الأمرين معاً، وليس بسبب استيراد كميات كبيرة من هذه المنتجات مما يكون من شأنه إلحاق الضرر بالصناعة المحلية على النحو الذي أكدته المادة (١٩) من الجات ٤٧^(١).

ومن هنا، تزايدت جاذبية الإقليمية للأسباب التي سبق الإشارة إليها، خاصة

(١) د. أحمد جامع: اتفاقات التجارة العالمية...، المرجع السابق، ص ١٤٨.

وأن التكتلات القديمة اتسمت بسيادة الدوافع التجارية القائمة على الحمائية، بالإضافة إلى أن درجات التكامل والتجانس التي تحققت في تلك التكتلات اتسمت بالتفاوت والتباين الشديدين ولم يؤت أي منها ثماراً ملموسة على صعيد تكامل الأسواق، باستثناء السوق الأوروبية المشتركة. أما بالنسبة للتكتلات الإقليمية الجديدة، فقد اتسمت بالسمات التالية^(١):

- أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هيكلها أو نطاقها الجغرافي.
- تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق.
- أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه، ومتعددة القطاعات وتغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بأنها إستراتيجية وليست تجارية فقط.
- تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة.

(١) علاوي محمد لحسن: المرجع السابق، ص ١١٠. ولمزيد من المعلومات حول تاريخ نشأة التكتلات الاقتصادية، راجع: د. عمرو محمد يوسف محمد: التنسيق الضريبي وأثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق - جامعة حلوان، ٢٠١١، ص ١٣ - ٢٤.

- تمثل الإقليمية محاولات للإستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم الكبير، وتنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة.
- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل، وسياسات المنافسة، والتكامل النقدي والمالي، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي، هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية.
- تؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة أيضا على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة التكتل الإقليمي، وعلى غير ما كانت عليه التكتلات القديمة، فإن الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق المنافسة العالمية في التجارة.
- ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة.
- تنسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت، فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، وعضو في تجمع آسيا للباسيفيك APEC. ويرجع السبب في تعدد العضوية إلى الآتي:

- ضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق الإقليمية، خاصة تلك التي تضع قيوداً حمائية في مواجهة الدول غير الأعضاء.
- تنويع التجارة وروابط الاستثمار لتخفيف الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل.
- هناك تساير في بعض الجوانب بين الإقليمية والتعددية.

ثانياً- تطور العلاقات المالية الدولية:

أسهم التقدم التكنولوجي في نظم المعلومات والاتصالات في ذلك المجال إسهاماً واضحاً. فإذا كان الشكل التقليدي للورقة المالية هو السهم، فإن ثورة المعلومات والاتصالات وما أفضت إليه من ثورة مالية غيرت مفهوم الأوراق المالية والنقود بصفة عامة، وأصبحت نبضة إلكترونية تحول النقود من بنك إلى آخر ومن عملة إلى أخرى. الأمر الذي تمخض عنه حدوث انفصال بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي، وانتقل العالم إلى نوع من الاقتصاد الرمزي^(١) تحركه هذه الأصول المالية التي تنتقل من مكان إلى آخر ومن

(١) وهو اقتصاد تحركه رموز أو مؤشرات؛ مثل داو جونز أو نيكبي أو أسعار العملات أو بيانات وزراء المالية أو غير ذلك حيث اكتسبت البيانات المالية المجردة أهمية قصوى جاوزت ما ورائها من حقائق عينية. وهذا هو الاقتصاد الرمزي Symbolic Economy. د. حازم الببلاوي: دور الدولة في الاقتصاد، المرجع السابق، ص ١٢٢. وللاستزادة في هذا الموضوع، راجع: د. فؤاد مرسى: الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، العدد (١٤٧)، ١٩٩٠، ص ٢٤١ - ٢٤٥.

عملة إلى أخرى في لحظات دون أن تتركها عين أو تعوقها سلطة، وانتقلت بذلك كثير من الأمور من الاهتمام المحلي إلى الاهتمام العالمي^(١).

وقد اتجهت دول عديدة إلى تحرير أسواقها المالية، بحيث أصبحت الأسهم يتم تداولها في معظم الأسواق المالية العالمية دون قيود. فأسهل الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية يتم تداولها في بورصات نيويورك أو لندن أو سنغافورة. ولذا أصبح المدخر يواجه إمكانيات عالمية لتوظيف مدخراته.

وبالمثل فإن الاستثمارات المحلية لم تعد محدودة بما يتوافر في السوق المحلية من مدخرات. فالأسواق المالية العالمية هي اليوم بلا وطن وبلا حدود، وأصبحت بمثابة سوقاً واحدة عملاقة تتحرك بين طياتها رؤوس الأموال الضخمة بحرية وسهولة^(٢).

ومن هنا، يمكن القول بأن النظام النقدي قد انفصل بعض الشيء عن علاقته الوطنية بكل دولة ليصبح له وجود وحياة مستقلة تتأثر بما يحدث في الاقتصاد العالمي وليس بما يحدث في دولة واحدة فقط. وما نود أن نشير إليه

(١) د. خالد سعد زغلول حلمي: المرجع السابق، ص ٢١ وما بعدها.

(٢) د. سمير أبو الفتوح صالح: "تحديث مصر لمواجهة تحديات العولمة.. رؤى إستراتيجية"، أعمال المؤتمر السنوي السادس، كلية الحقوق - جامعة المنصورة، ٢٠٠٢، ص ٣٦، د. هناء محمد سعيد كرارة: "النظام الاقتصادي الجديد والعولمة"، أعمال المؤتمر السنوي السادس، كلية الحقوق - جامعة المنصورة، ٢٠٠٢، ص ٢٨،

د. حازم البيلاوي: الاقتصاد العربي..، المرجع السابق، ص ١١٤.

في هذا الاتجاه العالمي هو ما يطلق عليه "غريزة القطيع" أو "حركة أسراب الجراد"؛ ذلك أن حركة رؤوس الأموال والاستثمارات تشبه حركة القطيع أو الجراد التي تتحرك بأحجام كبيرة وبشكل مفاجئ مما يؤثر على سعر العملة واحتياطي البلاد من النقد الأجنبي، فهي تؤدي إلى دمار الاحتياطي وانهيار قيمة العملة، ومن هنا كان تشبيهها بأسراب الجراد حيث تفعل بالاقتصاد ما تفعله أسراب الجراد في الحقول الخضراء، فهي تعبر الحدود من دون حواجز وتحول الأخضر إلى يابس ثم تتجه إلى موطن آخر لتفعل به الشيء نفسه^(١).

كذلك تنسم طبيعة هذه التدفقات المالية بأنها قصيرة الأجل ومضاربة، مما يزيد المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد المتلقي. لذا، فإن التحرير المالي الذي يترتب عليه اندماج أوسع بين الأسواق المالية الدولية أصبح أمراً خطيراً بسبب عدم الاستقرار الذي يؤدي إليه، فضلاً عن أنه يؤدي إلى إيجاد طبقة من تجار الأسهم والسندات والمضاربين بالعملة المختلفة مما يتخطى واضعي السياسات الاقتصادية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويعرض الدول الأخيرة إلى مخاطر جمة تنعكس في فقدان السيطرة على اقتصاداتها وفي الحد من قدرتها على وضع سياسات اقتصادية محلية مستقلة.

وستواجه الدول التي تملك أسواقاً مالية صغيرة وغير متطورة مخاطر

(١) د. خالد سعد زغلول حلمي: المرجع السابق، ص ٢٢.

أكبر نتيجة الإنفتاح المالي والاقتصادي، لاسيما أمام رأس المال الأجنبي المتدفق إليها من دول أجنبية أكثر تطوراً، إذ من المحتمل جداً أن يخرج رأس المال الأجنبي فجأة وبالسعة التي تدفق فيها إليها مما قد يؤدي - في بعض الأحيان - إلى حدوث إنهيار مالي^(١).

وهنا، تقلل عولمة الأسواق المالية من تكاليف المعاملات التجارية بالنسبة إلى المشاركين فيها ممن يستطيعون الوصول إليها، في حين تتزايد التكاليف النسبية بالنسبة إلى أولئك الذين يتم استثناءهم من منافع العولمة من دول العالم الثالث الذين يصعب عليهم الوصول إلى تلك الأسواق^(٢).

فإذا أضفنا إلى ذلك حجم الديون الخارجية التي تنوء الدول النامية بحملها، فإن العولمة المالية وحرية حركة رأس المال وتدفقات رأس المال قصير الأجل أو الساخن Hot Money ستزيد من الأعباء المالية ومخاطر عدم الاستقرار الكلي في تلك الدول، وتقصيها عن أسواق المال في الدول

(١) MARTIN (ph.) & REY (H.): "Financial Globalization and Emerging Markets: With or Without Crash?", **NBER Working Papers**, No. 9288, October 2002, P. 1.32, <http://www.nber.org/papers/w9288>.

(٢) د. عبد المنعم السيد على: العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية، العدد (٨٣)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ٤١ - ٤٣؛ وكذلك: جارى بيرتلس، روبرت ز. لورانس، روبرت إ. لينان، وروبرت ج. شابيرو: جنون العولمة: تنفيذ المخاوف من التجارة المفتوحة، ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩، ص ٥١.

المتقدمة وهو ما يؤدي إلى حرمانها من مصادر الاستثمار الأجنبي الذي تبشر به العولمة الاقتصادية. ويؤكد ذلك النسبة الضئيلة من الاستثمار الأجنبي التي تتدفق نحو تلك الدول مقارنة بما يتم توجيهه نحو الدول المتقدمة.

ونتيجة لذلك، ستظل الدول النامية أكثر عرضة للأحداث والسياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة، خاصة مع تزايد ديون الدول النامية والتقلبات الكبيرة في أسعار الطاقة وصعوبة التكهن بها^(١).

والعولمة من الناحية المالية، أو ما يمكن أن يقال عنها الثورة المالية، لم تؤثر في مجال إنتاج وتبادل السلع والخدمات فقط، بل تعني في أحد مفاهيمها عولمة رأس المال وتنميته على مستوى مناطق العالم كافة حيثما وجدت الأسواق أو الثروات، وهي بذلك تزيد الترابط والاتصال بين الأسواق المختلفة حتى وصلت إلى حالة أقرب إلى السوق العالمي الكبير، لاسيما مع نمو البورصات العالمية، الأمر الذي أدى إلى تطور الأسواق المالية وازدهار المبادلات الدولية وزيادة حركة الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة^(٢).

(١) د. عبد المنعم السيد على: المرجع السابق، ص ٤٤.

(٢) جرى العرف بين الاقتصاديين على التمييز - في مجال تدفق الاستثمارات - بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والاستثمار الأجنبي غير المباشر أو ما يطلق عليه الاستثمار في الحافظة (FPI)؛ والأول له مزاياه وعيوبه، فهو ينطوي في نهاية الأمر على إقامة طاقات إنتاجية حقيقية على أرض الواقع، ولكنه قد ينطوي على استغلال ونهب في بعض الأحوال. ويختلف ذلك جوهرياً عن النوع الآخر، وهو استثمارات

والتي أصبحت تعتمد على إستراتيجية عدم الارتباط بالمكان، والسبب في ذلك هو وجود رؤوس أموال ضخمة ساعية وراء أقصى قدر من الأرباح^(١).

ونتيجة لعولمة رأس المال، ستتعرض الأسواق والمؤسسات المالية - وخاصة الأجهزة المصرفية - لمنافسة شديدة، لاسيما بعد الانضمام إلى الاتفاقية العالمية لتجارة الخدمات (GATS) والتي بموجبها وافقت ٧٠ دولة على فتح أسواقها المالية للمنافسة الخارجية بدرجات متفاوتة؛ وهي تغطي أكثر من ٩٥% من الأسواق المالية العالمية. وسوف يؤدي التطبيق الكامل لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية إلى مزيد من حرية النفاذ إلى الأسواق،

الحافطة التي هي عبارة عن نقود سائلة تتحرك لأجل قصير بسرعة وبفجائية شديدة جداً، مما قد يكون له أثر سلبي على النمو الاقتصادي وهو ما تؤكد الدراسة التي أعدها "دورهام". راجع:

DURHAM (J.B.): "Foreign portfolio Investment, foreign bank lending, and economic growth", **International Finance Discussion from Board of Governors of the Federal Reserve System (U.S)**, No.757,2003, available at: <http://www.federalreserve.gov/pubs/ifdp/2003/757/ifdp757.pdf>

وحول أثر "الاستثمار في الحافطة" على الشركات الصغيرة، راجع:

KNILL (A.): "Taking the bad with the Good: Volatility of Foreign Portfolio Investment and Financial Constraints of Small Firms", **Policy Research Working Paper Series from The World Bank**, No. 3797, December 2005, available at: <http://www-wds.worldbank.org/serlet/WDSContentSer...ered/pdf/wps3797.pdf>.

(١) د. زينب توفيق السيد عليوة: "المستثمرون الأجانب في البورصة المصرية خلال الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٥"، **مجلة مصر المعاصرة**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٤٨٢، ٢٠٠٦، ص ٤٥٧.

وخاصة أسواق الدول النامية باعتبارها سوقاً واسعة أمام البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، مع الفارق بين قدرات وإمكانيات كل من البنوك العالمية والبنوك المحلية. حيث تعد الأولى ذات إمكانيات تكنولوجية عالية وتمتلك القدرة على تقديم الخدمة بصورة أسرع وأفضل مع توفر إمكانيات الحجم الكبير والوفورات الأخرى أمامها. ولذلك يعد اتساع المنافسة بين البنوك العالمية والمحلية من أهم آثار حرية الأسواق والعولمة الاقتصادية^(١).

من ناحية أخرى، فقد اتجهت معظم البنوك إلى زيادة قدراتها التنافسية باتجاهها إلى الاندماج مع بعضها البعض والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحقيق معدل تركيز عال في الأسواق المصرفية الرئيسية والفرعية. ويعد الاندماج المصرفي من أبرز التحولات التي يشهدها القطاع المالي عالمياً، ويعد أحد أوجه التكيف مع المستجدات العالمية؛ إذ لم يقتصر على البنوك في دولة واحدة، بل امتد ليشمل بنوك من دول مختلفة^(٢).

(١) د. رشدي صالح عبد الفتاح: "تأثير العولمة على المصارف والبنوك في مصر"، أعمال المؤتمر السنوي السادس، كلية الحقوق - جامعة المنصورة، ٢٠٠٢، ص ٩ وما بعدها؛ وكذلك: د. عبد المنعم السيد على: المرجع السابق، ص ٤٣.

(٢) ومن أهم الاندماجات التي تمت في الولايات المتحدة: اندماج بنكي Security Pacific Bank of America ليشكلا بنك Bank America، وفي اليابان تم دمج أكبر بنكين، وهما: بنك أوف طوكيو وبنك ميتسوبيشي ليشكلا بنك جديد تحت مسمى بنك أوف طوكيو ميتسوبيشي. ولمزيد من المعلومات حول هذه الاندماجات. راجع: د. محمد كمال خليل الحمزاوي: "القدرات التنافسية للجهاز المصرفي المصري والتحرير الدولي لتجارة

وهكذا، نشأت سوق مصرفية متخطية للقوميات تقوم على شبكة واسعة من العمليات النابعة من الواقع الاقتصادي الجديد، والتي صارت أكثر تعقيداً وتوسعاً من ذي قبل بفضل الثورة التكنولوجية وانتشار التجارة الإلكترونية وتوسيع إمكانيات الاتصالات العالمية^(١). ولقد أوجدت لنفسها أدوات وآليات جديدة تماماً، فظهرت أسواق "اليورو ماركت"^(٢)، وفي نفس الوقت انتعشت

الخدمات المصرفية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق - جامعة المنصورة، العدد (١٩)، إبريل ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٥٢٢ وما بعدها، د. فؤاد مرسى: المرجع السابق، ص ١٣٨، د. رشدي صالح عبد الفتاح: المرجع السابق، ص ١١.

BOSSONE (B.): "What makes Banks Special? A study of Banking, (١) Finance and Economic Development", **Policy Research Working Paper Series from The World Bank**, No. 2408, August 2000, http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDScontent_Ser...d/pdf/multi-padge.pdf.

(٢) يعد ظهور ما يسمى باليورو ماركت مظهرًا من مظاهر التعامل بالعملات الأجنبية خارج حدودها الوطنية، ومن ثم تحريرها من الرقابة الوطنية عليها. ويمكن تعريفها بأنها: "سوق للنقود (للإقراض والاقتراض) بالدولار وغيره من العملات الأخرى خارج الحدود الوطنية لدولة العملة المتعامل فيها". فأهم ما يميز اليورو ماركت هو أنها لا تخضع لرقابة وتنظيم دولة العملة المتعامل فيها. ولذلك تنسم بأنها سوق غير منظمة، بمعنى أنها ليست خاضعة للسلطات النقدية لدولة العملة. ولكن لا يقصد من هذا المعنى أنها لا تخضع للقوانين الاقتصادية وعدد من القواعد الاتفاقية بين البنوك تضمن جدية التعامل بها. وهذه السوق هي سوق قصيرة الأجل، وتتكون أساسًا من ودائع قصيرة الأجل من الدولار وغيره من العملات خارج حدودها الوطنية. وهكذا، فإن "اليورو دولار" هو دولار حقيقي يتمتع بجميع خصائص الدولار. وكذلك الحال بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى. وإنما أُطلق عليها وصف "الأوروبي"؛ لأنه يتم

الأسواق المالية العالمية بما يجاوز الحدود السياسية نتيجة اندماج أسواق النقد
والمال الدولية في سوق واحدة واكتسابها بذلك الطابع الكوني حيث تتحقق
عولمة الاستثمارات والتنظيم والأدوات المالية^(١).

ثالثاً- العولمة المالية والتبعية:

ساهمت العولمة المالية في مزيد من الانقسام بين العالم الغني والعالم
الفقر، وفي زيادة الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة^(٢). فالبلدان النامية
تزداد اندماجاً في الاقتصاد العالمي، وهو اندماج مشوه قائم على اعتماد متبادل
من جانب واحد فقط هو جانب البلدان النامية. وهو ما يؤدي إلى مزيد من
التبعية. وتتمثل التبعية - في إطار العولمة عندئذ - في تسرب رؤوس الأموال
من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. فهناك قنوات تعمل لإعادة توزيع الموارد

تداولها في أوروبا، بيد أن هذا لا يمنع إمكانية تداولها في أسواق أخرى، مثل
سنغافورة أو هونج كونج، وحينئذ يمكن أن نتحدث عن الدولار الآسيوي Asian
Dollar بالمقابلة بالدولار الأوروبي؛ فالأوروبية أو الآسيوية لا تعني أكثر من المكان
الذي تتداول فيه هذه الدولارات خارج حدودها الوطنية. راجع: د. حازم الببلاوي:
النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب
الباردة، سلسلة عالم المعرفة (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت)، العدد
(٢٥٧)، مايو ٢٠٠٠، ص ٢١٢ - ٢١٤. وكذلك: د. فؤاد مرسى: المرجع السابق،
ص ١٢٥ - ١٣١، ص ٢٤٧، د. محمد كمال خليل الحمزاوي: المرجع السابق، ص ٤٩٤.

(١) د. فؤاد مرسى: المرجع السابق، ص ١١٤ - ١٢٥، ص ٢٦٤.

(٢) د. بطرس بطرس غالي: "العولمة والنظام الدولي .. جدلية اللحظة الراهنة"، مائدة
مستديرة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، يناير ٢٠٠٩، ص ١٠٩.

المالية بين الطرفين، وتتمثل أساساً في حصيلة الأسهم وأرباحها، والديون وأقساطها، وكذلك رفع الأسعار مقابل استخدام التراخيص وبراءات الاختراع. وكذلك، فإن المشروعات المشتركة في مجال التأمين والتمويل والأعمال المصرفية قد تكفلت بإدماج أسواق رأس المال في بعض البلدان النامية ذات الفوائض المالية - بدرجات متفاوتة - في الأسواق المالية العالمية^(١).

ومن هنا، فإن استمرار التبعية وتجدها- في ظل العولمة المالية^(٢) يؤديان إلى زيادة احتمالات تعرض الاقتصادات الوطنية للصدمات الخارجية وما يترتب عليها من انتشار الأزمات المالية وغيرها من الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية غير المقبولة^(٣). فمع زيادة حجم التدفقات المالية الدولية، أصبح انتشار آثار الصدمات المالية إحدى الملامح المميزة للنظام المالي الدولي الجديد. لذلك لا يمكن اعتبار أي بلد بمنأى عما قد يطرأ من متغيرات دولية- حتى البلدان الأقل نمواً- في ظل تزايد الاندماج في الاقتصاد

(١) د. فؤاد مرسى: المرجع السابق، ص ١٣٩ - ١٤٤.

(٢) يرى البعض أن عولمة الأسواق المالية ليست ظاهرة جديدة، وإنما هي جزء من عملية تطويرية بدأت قبل ذلك بكثير... راجع:

LOTHIAN (J. R.): "The Internationalization of Money and The Globalization of Financial Markets", **International Finance from EconWPA**, November 2003, available at: <http://129.3.20.41/eps/if/papers/0311/0311003.pdf>.

DYMSKI (G.): "Financial Globalization, Social Eclusion and (٣) Financial Crisis", **International Review of Applied Economics**, Vol. 19, issue 4, 2005, P. 439 - 457.

العالمي. فالعولمة تميزت بالحركة السريعة للأموال التي تدخل وتخرج من الأسواق بسرعة شديدة مخلفة وراءها أزمات أخذت تتحول أكثر فأكثر إلى أزمات عالمية كونية^(١). وهو ما يستدعي تحليلاً خاصاً نفرد له المبحث التالي.

(١) د. أحمد جلال: كلمة في إطار مائدة مستديرة حول موضوع "العولمة والنظام الدولي..جدلية اللحظة الراهنة"، المرجع السابق، ص١٠٧.

المبحث الثاني

الأزمات المالية والسياسات الحمائية

من المعلوم أن القوتين اللتين تشكلان النظام الاقتصادي العالمي، هما قوى العولمة، والقوى المناهضة للعولمة المستندة للمشاعر القومية والمدعومة بالسياسات الاقتصادية الحمائية. وقد شهدت السنوات الماضية احتدام الجدل بين هاتين القوتين، وانتهت إلى تعايشهما معاً، وإن كان هذا التعايش لمصلحة انتشار وسيادة السياسات الاقتصادية للعولمة، وتراجع السياسات الحمائية، رغم وجود تزايد في المشاعر المناهضة للعولمة، خاصة من الدول النامية والفقراء في العالم.

وقد استخدمت الولايات المتحدة عدة آليات لإقناع دول العالم بالعولمة الاقتصادية، وبخطورة السياسات الاقتصادية الحمائية على مسيرة التنمية الاقتصادية في العالم. وكان في مقدمة هذه الآليات - على الصعيد المالي والنقدي - الصندوق والبنك الدوليان، وعلى الصعيد التجاري منظمة التجارة العالمية؛ حيث ركز الصندوق والبنك من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادي على إقناع دول العالم بتحرير القطاعات الاقتصادية، واتباع سياسات الخصخصة وإعمال آليات السوق في مجالات الإنتاج والأسعار، وتحرير تدفقات رأس المال عبر الحدود، والتحذير من خطورة السياسات الحمائية على

النمو الاقتصادي. كما ركزت منظمة التجارة العالمية على إقناع دول العالم بمزايا فتح الأسواق وتحرير تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود^(١).

وعلى الرغم من ذلك، شهدت حقبتا الثمانينات والتسعينات اتساع دائرة التعامل في الأصول المالية (من أسهم وسندات) على نحو ليس له مثيل من قبل، ودخلت مجموعة جديدة من المضاربيين أسواق المال والبورصات العالمية المفتوحة على مصراعها في ظل العولمة، وارتفعت كتلة الأموال والمدخرات "بلا حدود" التي تتم المخاطرة بها والمضاربة بها في أسواق المال سعياً وراء "التكاثر المالي" المنفصم تماماً عن عمليات التراكم الإنتاجي، والذي أصبح سمة مميزة للتطور الرأسمالي الحديث^(٢).

ومن هنا، انهارت الأسواق المالية إثر الأزمات المالية التي انتابت العالم في تسعينات القرن العشرين والتي مرت بها دول جنوب شرق آسيا وروسيا الاتحادية وأمريكا اللاتينية. الأمر الذي أدى إلى ظهور زعامات ذات شعبية كبيرة تقود أعداداً هائلة من البشر يدافعون عن السياسات الحمائية من أجل حماية المصالح الوطنية.

ولم تكن هذه الأزمات إلا جزءاً من سلسلة من الأزمات المالية التي

(١) د. مغاوري شلبي: "مستقبل العلاقة بين العولمة والحمائية"، السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٢) د. محمود عبد الفضيل: "غرق وول ستريت.. تقديم"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٥) مرجع سابق، ص ١١٤.

انتشرت مؤخرًا وأصبحت تحدث على مدى زمني قصير نسبيًا ومتقارب. وكلها أمور تؤكد على حقيقة واحدة وهي أن الأزمات الدولية ليست ظاهرة حديثة، بل هي ظاهرة قديمة نسبيًا^(١).

ولكن السؤال المطروح هنا: هل مازالت العوامل القديمة هي نفسها المحرك الأساسي للأزمات في الوقت الراهن أم أن الابتكارات المالية الجديدة والتطورات التكنولوجية التي حدثت خلال العقود الثلاثة الماضية قد أضافت عناصر وعوامل جديدة لانتشار الأزمات المالية على الصعيد العالمي وزادت من تعقيدها وتكلفتها المالية والاقتصادية؟

للإجابة على هذا السؤال، يتعين علينا أن نناقش تعريف الأزمات المالية وأسباب انفجارها وذلك على التفصيل الآتي:

أولاً- تعريف الأزمات المالية:

يمكن تعريف الأزمات المالية بأنها: "حالة اضطراب/ توتر مالي يفضي إلى تعرض المتعاملين في الأسواق المالية لمشكلات سيولة وإعسار، مما يستدعي تدخل السلطات القومية لاحتواء تلك الأوضاع"^(٢).

(١) د. عبد الفتاح الجبالي: "العولمة والأزمات المالية"، التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، ص ٩.

(٢) د. جودة عبد الخالق: "الأزمة المالية العالمية .. أزمة نظام لا أزمة سياسات"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، يناير ٢٠٠٨، ص ١١٧. وكذلك: د. نزيهة الأفندي:

وقد تأخذ الأزمة المالية شكل أزمة مديونية، وهي التي تنشأ حينما لا تتمكن الدول من الوفاء بالالتزامات الخارجية وخدمة ديونها بطريقة سليمة. وهناك أزمة العملات، وهي التي تحدث عندما تتم هجمة للمضاربة على قيمة عملة ما، مما يؤدي إلى خفض قيمتها بصورة كبيرة أو إجبار السلطات النقدية في البلد على الدفاع عنها عن طريق استخدام الاحتياطات الدولية أو رفع أسعار الفائدة بشكل حاد. وهناك كذلك الأزمة المصرفية التي تحدث نتيجة للمسارعة الفعلية أو الاحتمالية من جانب البعض بسحب الأموال من البنوك واحتمال إخفاق هذه البنوك في تلبية هذه المسحوبات مما يقتض تدخّل الحكومات للحيولة دون حدوث ذلك من خلال تقديم مساعدات واسعة النطاق، خاصة وأنها قد تمتد لتشمل الجهاز المصرفي ككل وكذلك أسواق المال ونظام المدفوعات المحلية. وعادة ما يطالب صندوق النقد الدولي الدولة المأزومة بتطبيق إجراءات للإصلاح مقابل ترتيب مساندة دولية لإنقاذ الأوضاع^(١).

"الأزمات المالية.. رؤية مقارنة"، السياسة الدولية، المرجع السابق نفسه، ص ١٥٦، د. منير الحمش: "الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة بين التفسير المالي والاقتصادي والتحليل السياسي والثقافي"، شئون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، لبنان، العدد (١٣٠)، ص ٣٤ وما بعدها،

MISHKIN (F. S.): "Anatomy of a Financial Crisis", **Journal of Evolutionary Economics**, Vol. 2, October 1992, P. 115 – 130, available at: <http://www.nber.org/papers/w3934>.

(١) د. جودة عبد الخالق: المرجع السابق، نفس الصفحة، د. عبد الفتاح الجبالي: المرجع السابق، ص ٩ وما بعدها.

- ويزخر التاريخ الاقتصادي بعدد هائل من الأزمات، والتي كانت تحدث على مدى زمني قصير نسبيًا ومتقارب بحيث إن الفاصل بين كل أزمة وسابقتها يضيق باستمرار^(١)، على النحو التالي:
- انهيار نظام بريتون وودز (١٩٧٣ - ١٩٧٤).
 - أزمة المديونية ١٩٨٢.
 - انهيار بورصة نيويورك ١٩٨٧.
 - أزمة نظام النقد الأوروبي ١٩٩٢.
 - أزمة المكسيك (التاكيلا) ١٩٩٤ - ١٩٩٥.
 - الأزمة الآسيوية ١٩٩٧.
 - أزمة روسيا والبرازيل ١٩٩٨ - ١٩٩٩.
 - أزمة الأرجنتين ٢٠٠١.
 - أزمة الرهن العقاري (الأزمة المالية العالمية) ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨.
- ثانيًا - أسباب انفجار الأزمات المالية:

تعددت الاجتهادات والآراء فيما يتعلق بأسباب انفجار الأزمات المالية. فهناك من يعزوها إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية، وهناك من يرجعها

GRABEL (I.): "Predicting Financial Crisis in Developing (١) Economies: Astronomy or Astrology", **Eastern Economic Journal**, Vol. 29, issue 2, 2003, P. 243 - 258, available at: <http://college.holycross.edu/eej/volume29/v29N2p243-258.pdf>.

إلى سلوك المضاربين الكبار في الأسواق المالية، بل إن هناك من يعزوها إلى نظرية المؤامرة من جانب الدول المتقدمة بهدف سلب الدول النفطية الثروات التي تراكمت لديها والموظفة أساساً في المراكز المالية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (الأزمة الحالية)^(١). وكل هذه المبررات غير كافية لتفسير تفجر الأزمات المالية بالوتيرة المتسارعة التي أشرنا إليها، فالمشكلة أكثر تعقيداً.

مما لا شك فيه، أن الأخطاء السياسية قد تفجر الأزمات المالية، ولكن في عصر العولمة الذي نعيشه، فإن تلك الأخطاء ليست شرطاً ضرورياً لنشوب الأزمة، فقد تنشبت تلك الأزمات - بمفعول العدوى - نتيجة التغيرات التي اعترت النظام المالي الدولي في ظل العولمة - حتى إلى بلد يتبع سياسات اقتصادية سليمة^(٢).

فالمشكلة ليست فقط مشكلة خطأ في السياسات، وإنما أيضاً في عيوب

(١) د. جودة عبد الخالق: المرجع السابق، ص ١١٨.

(٢) OSTRUP (F.), OXELHEIM (L.) & WIHLBORG (C.): "Origins and Resolution of Financial Crises; Lessons from the Current and Northern European Crises", **Working Paper Series from Research Institute of Industrial Economics**, No. 796, May 2009, available at: <http://www.ifn.se/wfiles/wp/wp796.pdf>.

- ABDEL- KHALEK (G.): "Bad Policies or Systemic Dysfunction? The Perils of Financial Globalization: A South View", **L'Egypt Contemporiane**, No. 473 – 474, Janveir – Avirl 2004, P. 5 – 6.

النظام المالي الدولي في مرحلة ما بعد بريتون وودز^(١)، حيث تركت الحرية للبلدان المختلفة في تطبيق نظام الصرف الذي ترتئيه، وتم التخلي عن مبدأ التعادل الثابت للعملة، وأصبحت البلاد حرة في الارتباط بأي نظام صرف يلائمها. وهنا دخل العالم في نظام أسعار صرف معومة. ومنذ أن دخل "اليورو" في المعاملات الدولية في الأول من يناير ١٩٩٩ أصبح يلعب دوراً متزايداً على الصعيد العالمي وتوسعت بعض الدول في استخدامه - كبديل عن الدولار - في احتياطاتها الدولية، ولذلك تراجع استخدام الدولار من جانب جميع الدول من ٧١% عام ٢٠٠٠ إلى ٦٦,٥% عام ٢٠٠٦، وفي المقابل ارتفع استخدام اليورو كاحتياطي دولي من ١٨,٤% إلى ٢٤,٤% خلال نفس الفترة. وقد جاءت هذه الزيادة أساساً من الدول النامية التي زادت احتياطاتها الدولية باليورو من ١٩,٨% إلى ٢٨,٨%، وهبط الدولار من ٦٩,٣% إلى ٦٠,٥% خلال نفس الفترة^(٢).

ومن الملاحظ أيضاً، أن إجمالي السندات الدولية باليورو قد بلغ ٦,٣ تريليون دولار في نهاية يونيو ٢٠٠٥ (أي ما يعادل ٤٥,٤% من إجمالي السندات الدولية التي وصلت إلى ١٣,٦% تريليون دولار) مقابل ٣٨,٢% للدولار. وذلك على عكس ما كان عليه الوضع عام ٢٠٠٠ حيث شكلت سوق

(١) THIRLWALL (A. P.): Ibid, P. 714.

(٢) د. عبد الفتاح الجبالي: المرجع السابق، ص ١١١.

السندات الدولية باليورو ٢٩,٨% فقط مقابل ٥١,٩% للدولار (انظر الجدول

رقم ١)

جدول رقم (١)

إجمالي السندات الدولية بالمليار دولار

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
١٣٥٨٨	١٣٤٤٢	١١٥٠٨	٩٢٦٢	٧٤٩٥	٦٢٤٧	الإجمالي
٤٥,٤	٤٦,٤	٤٢,٨	٣٩	٣٢,٤	٢٩,٨	اليورو %
٣٨,٣	٣٧,٤	٤٠,٩	٤٥,٤	٥١,٦	٥١,٩	الدولار %
٣,٦	٣,٩	٤,٤	٤,٦	٥,٢	٦,٧	الين %

المصدر: التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ١١.

في هذا السياق، ظهر مفهوم "العولمة" ليجسد كل التطورات والأزمات التي حدثت؛ نظام اقتصادي جديد، نظام سياسي جديد، النموذج الأمريكي ينتهي، قوى جديدة تظهر، الانتقال من نظام القوة الكبرى الواحدة إلى التعددية مرة أخرى. فالعولمة هي المشكلة الحقيقية وتتناول قضايا آجلة وبعيدة، وكل التفاصيل التي ذكرت هي ظواهر ثانوية بالنسبة لها^(١).

ففي خلال العقود الثلاثة الماضية، حدثت تحولات عظيمة الشأن على صعيد البيئة المالية الدولية، أفرزت ما يسمى العولمة المالية. ولا شك في أن

(١) كلمة للدكتور بطرس بطرس غالي في إطار مائدة مستديرة حول موضوع "العولمة

والنظام الدولي.."، مرجع سابق، ص ١٠٢.

هذه التغيرات الدولية التي فرضتها العولمة من شأنها أن تعمل على تغيير طبيعة عمل الاقتصاد العالمي وأن تساعد على تلاشي حواجز المكان والمسافات جغرافياً مع ما يعنيه ذلك من تزايد في حدة التأثير والتأثر بانعكاسات وتداعيات الأزمات المالية والاقتصادية وسرعة انتشارها^(١).

ففي حين كان الاتجاه نحو زيادة التجارة في الأصول الدولية ظاهراً منذ أوائل السبعينات من القرن العشرين، إلا أن سرعته قد تزايدت في التسعينات نتيجة لزيادة الروابط التجارية وتقليل القيود على رأس المال والتقدم في وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية وثورة المعلومات، وهي عوامل ساهمت في التسريع من هذه العملية حيث زادت الحيازة في الأصول المالية عبر الحدود وداخل البلدان المتقدمة بصورة كبيرة. وشملت هذه العملية صكوك الدين وأسهم رأس المال التي تشمل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) واستثمارات المحفظة (FPI)^(٢).

كذلك، حدثت زيادة حادة في حيازة الأسواق الناشئة والدول النامية للأسهم عبر الحدود وذلك من خلال الصناديق الاستثمارية المملوكة من قبل

(١) د. عبد اللطيف يوسف الحمد: "التنمية العربية في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية". مجلة العربي، العدد ٤٨٢، يناير ١٩٩٩، ص ١٠٠.

(٢) د. عبد الفتاح الجبالي: المرجع السابق، ص ١٢.

الحكومات والبنوك المركزية والملقبة بـ "الصناديق السيادية"^(١)، حيث عملت هذه الصناديق على الدخول بقوة في رأس مال الشركات متعددة الجنسيات، وخصوصًا المالية منها (انظر الجدول رقم ٢).

(١) وهي صناديق حكومية، قادمة غالبًا من دول تسمى صاعدة، وتقدر قوتها المالية الضاربة بما يقارب ثلاثة آلاف مليار دولار (وهو مبلغ يفوق الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي). ففي الصين، قام الصندوق الصيني السيادي China Investment Corporation بشراء ٩,٩% من رأس مال بنك الأعمال الكبير "مورجان ستانلي" Morgan Stanley مقابل ١٠ مليارات دولار. كما دفعت الصين صندوقها السيادي الذي يدير احتياطات بنكها المركزي State Administration of Foreign Exchange, SAFE إلى شراء أسهم في شركة Total النفطية الفرنسية وشركة بريتيش بتروليوم BP البريطانية؛ وقد دفع هذا الصندوق ١,٨ مليار يورو للحصول على ١,٦% من Total، و ١,٢٤ مليار يورو مقابل ١ إلى ٢% من رأس مال BP. ومما تجدر الإشارة إليه، أن هذه الصناديق قد تواجدت منذ أكثر من خمسين سنة؛ ففي عام ١٩٥٣، أنشأت الكويت صندوق "احتياطي الأجيال القادمة"، وهو الصندوق الأول فيما لم يكن يسمى بعد صندوقًا سياديًا. وكان هذا الصندوق الذي سمي فيما بعد "الهيئة العامة للاستثمار - الكويت" (كيا KIA) قد استثمر على مر السنين في شركات غربية ضخمة، من بينها: الشركة الألمانية "دايمر - بنز" DIAMLER- BENZ في عام ١٩٦٩، والبريطانية B.P. في عام ١٩٨٤..

لمزيد من المعلومات حول هذه الصناديق، راجع:

WARDE (I): "Des "fonds souverains" au chevet des multinationals", **Le Monde diplomatique**, 55 année, No. 646, Nai 2008, P. 1, 8 et 9, available at: <http://www.monde-diplomatique.fr/2008/05/WARDE/15858>.

الجدول رقم (٢)
الصناديق السيادية الرئيسية في العالم

الحجم (بالمليار دولار)	سنة الإنشاء	اسم الصندوق	البلد
٨٧٥	١٩٧٦	جهاز أبو ظبي للاستثمار	أبو ظبي
٣٣٠	١٩٩٦	جلوبال - Government Pension Fund	النرويج
٣٣٠	١٩٩١	Government of Singapore Investment Corporation	سنغافورة
٣٠٠	غير معروف	صناديق مختلفة لم تشكل رسميًا بعد (١)	المملكة العربية السعودية
٢٥٠	١٩٧٦	الهيئة العامة للاستثمار - الكويت	الكويت
٢٠٠	٢٠٠٧	China Investment Corporation	الصين
١٥٩	١٩٧٤	Tomasek Holdings'	سنغافورة
٥٠	١٩٩٥	صندوق الاحتياطي النفطي	ليبيا
٤٣	٢٠٠٠	صندوق تنظيم الإيرادات	الجزائر
٤٠	غير معروف	هيئة الاستثمار القطرية	قطر
٣٨	١٩٧٦	Permanent Reserve Fund	الولايات المتحدة (الأسكا)
٣٠	١٩٨٣	Brunei Investment Authority	بروناي
٢٦	١٩٩٣	Khazanah National BHD	ماليزيا
٢٤	٢٠٠٣	Stabilization Fund	روسيا
٢٠	٢٠٠٦	Korea Investment Corporation	كوريا الجنوبية

وهنا تجدر الإشارة إلى أن حجم التداول في أسواق الصرف العالمية قد ارتفع من ١٠ مليارات دولار في عام ١٩٧٥ إلى ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٥ ووصل في عام ١٩٩٥ إلى ١,٢ تريليون دولار، ثم إلى ٣١,٦ تريليون دولار في عام ٢٠٠٥، وهو ما يساوي أضعاف حركة التجارة الدولية والتي ارتفعت من ٧,٨ تريليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٢,٧ تريليون دولار عام ٢٠٠٥، الأمر الذي يشير إلى حقيقة واحدة وهي الانفصال التام بين الاثنين، إذ أصبحت عملية السيولة تحدد أساساً وفقاً لعمليات السوق الخاص التي لا تخضع لأي إشراف وتتعامل مع كافة أطراف الاقتصاد العالمي، خاصة مع تزايد تدخل البنوك والمؤسسات الخاصة في النظام النقدي الدولي^(١). وهو ما سيتجلى بصورة أكثر وضوحاً عند تناول الأزمة المالية المعاصرة.

(١) د. عبد الفتاح الجبالي: المرجع السابق، ص ١٢.

المبحث الثالث

الأزمة المالية العالمية المعاصرة ودورها في تقوية الحماية

شهد الاقتصاد العالمي منذ يوليو ٢٠٠٧ أزمة مالية حادة، نشأت - أساساً - في سوق الإسكان الأمريكية، ثم امتد تأثيرها بعد ذلك إلى سائر القطاعات المالية في الاقتصادات الأوروبية والآسيوية بصورة تنبئ عن حدوث كساد عالمي كبير^(١).

وقد أصبح الحديث عن الأزمة المالية العالمية الراهنة والجدل بشأنها يحتل حيزاً متنامياً من اهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات ورجال المال والأعمال، بل إنه صار حديث المواطن العادي في بلاد كثيرة في العالم^(٢).

ولاشك في أن هذه الأزمة المالية عملت على تدعيم موقف السياسات الحماية، وطرح إشكاليات عديدة على المستوى العالمي والإقليمي تتشابه في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية. كما أثارت هذه الأزمة تساؤلاً عما إذا كانت التكتلات القائمة ستتحد في مرحلة ما لاحقة لتشكل منطقة تجارة حرة عالمية، أم تظل متفرقة وتخضع فرص الرخاء العالمي لاحتمالات المنافسة والحماية التكتلية؟

(١) OSTRUP (F.), OXELHEIM (L.) & WIHLBORG (C.): Ibid.

(٢) د. جودة عبد الخالق: المرجع السابق، ص ١١٦.

لذا قد يكون من المناسب الحديث عن إرهاصات هذه الأزمة ودور الدولة والمؤسسات المالية العالمية في ظل هذه الأزمة، ثم نعرض لدور هذه الأزمة في تقوية الحمائية، وأخيراً أهمية التكامل العربي في ظل هذه الأزمة وذلك على التفصيل الآتي:

أولاً- إرهاصات الأزمة:

لعب القطاع المصرفي- والقطاع المالي بصفة عامة- دوراً هائلاً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها. ومن هنا بدأت بوادر أو إرهاصات الأزمة المالية العالمية الراهنة، وهي بدء انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني. فالتوسع المالي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة (أسهم وسندات وأوراق تجارية) بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني، جعل للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيداً عما يحدث في الاقتصاد العيني⁽¹⁾.

(1) الاقتصاد العيني، هو ما يتعلق بالأصول العينية Real Assets فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية) أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية). فالأصول العينية هي الأرض والمصانع والطرق ومحطات الكهرباء، وهي أيضاً القوى البشرية. وبعبارة أخرى، هي مجموعة السلع الاستهلاكية التي تشبع حاجات الإنسان من مأكّل وملبس وترفيه ومواصلات وتعليم وخدمات صحية. ولكنها أيضاً تتضمن الأصول التي تنتج هذه السلع من مصانع وأراضي زراعية ومراكز للبحوث والتطوير... إلخ. وعلى ذلك، فالاقتصاد العيني أو الأصول العينية هو الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها. أما الأصول المالية

ومن هنا تظهر حقيقة الأزمة المعاصرة باعتبارها أزمة "مالية" بالدرجة الأولى^(١). نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل - إلى حد كبير - عما يحدث في الاقتصاد العيني. ودون الدخول في تفاصيل ليس هنا مقامها، نقول إن هناك ثلاثة عناصر متكاملة، يمكن الإشارة إليها، تفسر هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية.

Financial assets فهي بمثابة حق على الثروة العينية والتي يتم التعامل بها باعتبارها ممثلاً للأصول العينية. وبشكل عام، تأخذ هذه الأصول المالية عادة أحد شكلين، فهي إما تمثل حق الملكية على بعض الموارد (أرض زراعية أو مصانع أو غير ذلك) أو تأخذ شكل دائنية على مدين معين (فرد أو شركة). وقد تطورت أشكال الأصول المالية الممثلة للملكية (الأسهم) مع ظهور الشركات المساهمة، كما تطورت أشكال الأصول المالية الدائنية (أو المديونية) مع تطور الأوراق التجارية والسندات. وهكذا جاء ظهور الأوراق المالية من أسهم وأوراق تجارية وسندات، مما زاد من حجم الأصول المالية المتداولة والتي تمثل الثروة العينية للاقتصاد. د. حازم الببلاوي: **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ٢٠٠٠**، المرجع السابق، ص ٩٩.

(١) وهناك من يرى أن هذه الأزمة العالمية، أزمة "اقتصادية" بالأساس، بمعنى أن هناك خللاً جسيماً في نموذج الرأسمالية المعولمة الذي طبقت قواعده في العقود الأخيرة وامتدت ممارساته إلى كل بلاد العالم بفضل موجات العولمة المتدفقة في ظل مذهب "الليبرالية الجديدة" الذي روجت له أساساً الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بل وفرضته فرضاً على مختلف الدول النامية دون مراعاة لظروفها الخاصة، وبغض النظر عن آثاره السلبية على التوازن الاجتماعي والاستقرار السياسي. راجع:

COLIGNATUS (T.): "A Note on Competing Economic Theories on the 2007 – 2008 + Financial Crisis: The Case for (hidden) Stagflation", MPRA Paper, University Library of Munich, Germany, September 2008, <http://mpa.ub.uni-muenchen>.

أ- أما العنصر الأول، فهو زيادة حجم المديونية أو ما يطلق عليه اسم

"الرافعة المالية" Leverage:

ذكرنا أن الأصول المالية قد تأخذ شكل الدائنية (أو المديونية). وقد بالغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول^(١)، وكانت التجارب السابقة قد فرضت ضرورة وضع حدود على التوسع في الاقتراض، ومن هنا فقد استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية على ربط التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدنى من الأصول المملوكة؛ فالمدين يجب أن يمتلك حدًا أدنى من الثروة حتى يستدين، وأن يتوقف حجم استدانته على حجم ملكيته للأصول العينية. ومن ناحية أخرى، حددت اتفاقية "بازل" للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقراض للبنوك بألا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك^(٢)، فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من

Bank for International Settlements: "Private Equity and Leverage (١) Finance Markets", **CGFS from Bank for International Settlements**, No. 30, July 2008, available at: <http://www.bis.org/publ/cgfs30.pdf>.

(٢) تأسست لجنة "بازل" للرقابة المصرفية عام ١٩٧٤ بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر (G10) أعضاء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتضم كبار ممثلي السلطات الرقابية المصرفية والبنوك المركزية بعدد من الدول هي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لكسمبرج، أسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة. وتتم اجتماعات هذه اللجنة عادة في بنك التسويات الدولية BIS أربع مرات كل عام بمدينة بازل بسويسرا حيث توجد سكرتيرتها الدائمة. وقد قامت لجنة بازل بوضع معدل موحد لكفاية رأس المال في

رأسمال واحتياطي وهو ما يعرف "بالرافعة المالية".

ورغم أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة احترام هذه النسب، فإن ما يعرف باسم "بنوك الاستثمار" في الولايات المتحدة لا يخضع لرقابة البنك المركزي، ومن هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموالها. ومما لا شك فيه أن

عام ١٩٨٨ يمثل الحد الأدنى الواجب على البنوك الإلتزام به. وفي يونيو ٢٠٠٤ قامت اللجنة بإصدار إطار جديد لكفاية رأس المال عُرف بـ (Basel II) ليحل محل الإطار السابق (إطار عام ١٩٨٨؛ Basel I). راجع: د. سهير محمد معتوق: "الجنة بازل وكفاءة الرقابة المصرفية"، **مصر المعاصرة**، العدد (٤٨٢)، إبريل ٢٠٠٦، ص ٥ - ١٣، ALL (m. J. B.): "Basel II: Panacea or a Missed Opportunity", **Discussion Paper Series from Department of Economics, Loughborough University**, 2004, available at: <http://www.lboro.ac.uk/departments/ec/RePEc/Ibo/Ibowps/BASEL-II-Panacea.Pdf>.

هذا، وتتصف اجتماعات لجنة بازل بأنها مثل اجتماعات القمة النقدية لمجموعة الثلاثة (3 G)، ومجموعة السبعة (7 G)؛ فهي مصممة أصلاً كمنبر لتبادل الأفكار في جو غير رسمي بدون قواعد أو إجراءات مقررة وبدون سلطات لاتخاذ القرارات. بول هيرست وجراهام طومسون: **مساءلة العولمة: الاقتصاد الدولي وإمكانيات التحكم**، ترجمة إبراهيم فتحى، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩، ص ١٨٩ وما بعدها. ولمزيد من المعلومات حول "مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة"

The Basel Core Principles for Effective Banking Supervision

وتقويم دورها في ظل الأزمة المالية المعاصرة، راجع:

MCALÉER (M.), MARIN (J.) & PEREZ – AMARAL (T.): "Has the Basel II Accord Encouraged Risk Management During the 2008 – 09 Financial Crisis?", **Tinbergen Institute Discussion Papers**, No. 09 – 039/ 4, available at: <http://www.tinbergen.nl/discussionpapers/09039.pdf>.

هذه الزيادة الكبيرة في الإقراض تعني مزيداً من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد^(١)، كما حدث بالنسبة للأزمة العقارية على ما سنشير إليه بعد قليل.

ومن الجدير بالذكر، أن المخاطر الناجمة عن هذا التوسع في الإقراض لا تهم مجالس الإدارة في معظم هذه البنوك التي تهتم فقط بالأرباح قصيرة الأجل حيث يتوقف عليها حجم مكافآت مجلس الإدارة، ومن هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها ومكافآت مالية سخية لرؤساء البنوك.

وهكذا، أدى الاهتمام بالربح في المدة القصيرة إلى تعريض النظام المالي للمخاطر في المدة الطويلة (وإن كنا نرى أن هذا لا يعد السبب الرئيس لهذه الأزمة على ما سنشير إليه فيما بعد).

ب- والعنصر الثاني يتمثل في تعاضم التعامل في المشتقات المالية بواسطة المؤسسات المالية العملاقة والمركبة (LCFIs)^(٢):

(١) ABDEL – KHALEK (G.): Ibid, P. 16 – 19.

(٢) - HAWKESBY (ch.), MARSH (I.) & STEVENS(I.): "Co movements in the Price of Securities Issued by Large Complex Financial Institutions", **Bank of England Working Papers**, No. 256, P. 9 – 13, available at: <http://www.bankofengland.co.uk/publications/workingpapers/wp256.pdf>.

- BLISS (R.): "Bankruptcy Law and Large Complex Financial Organizations: A Primer", **Economic Perspectives**, Issue Q I, 2003, P. 48 – 58, available at: <http://www.chicagofed.org/publications/economicperspectives/2003/1qeppart4.pdf>.

إن التوسع في الإقراض لا يرجع فقط إلى تجاهل اعتبارات الحدود للرافعة المالية لكل مؤسسة، فالنظام المالي في الدول المتقدمة قد اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق ما يعرف بـ "المشتقات المالية" Financial Derivatives^(١)، ذات الوجود الأخطبوطي الممتد المبنية أصلاً

(١) والمشتقات هي عقود مالية تستند قيمتها إلى أصول عينية أو مالية، فقد تكون عقود مبنية على الأسهم أو السندات أو حركة أسعار الأسهم وحركة أسعار السندات. وتشتمل المشتقات أنواعاً كثيرة من العقود منها - على سبيل المثال - المستقبليات Futures والتي قد يتم تداولها طبقاً لما يسمى التعامل بالهامش Margin Trading؛ فمتى إذا كنت سأعقد صفقة قوامها عقود مستقبلية لتسليم بضاعة ما في تاريخ معين في المستقبل قيمتها مليون دولار، فإن كل المطلوب أن أضع ١% أو ٥% أو ١٠% على أقصى تقدير من هذا المبلغ، وسيكون لدى عقد قيمته مليون دولار. هذا العقد أعتبره درجة جديدة في السلم أقف عليها وأضف خطوة أخرى وأمارس عملية جديدة تأسيساً على هذا العقد وبناء على المنطق نفسه، وهو منطق التعامل بالهامش. وهكذا أصبح في يدي مليون، أستطيع أن آخذ أضعاف هذا المليون وأبني على هذه العملية عمليات متعددة، وتلك هي المشتقات. وفي منتصف عام ٢٠٠٥ بلغ حجم التعامل في المشتقات ما يقارب ١,٢ تريليون دولار يومياً. راجع: د. جودة عبد الخالق: "الأزمة المالية العالمية.."، المرجع السابق، ص ١٢١ وما بعدها. د. زياد بهاء الدين: "انهيار المؤسسات المالية العالمية من منظور رقابي"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، مرجع سابق، ص ١٥٢، وما بعدها، باتريك آرتو وماري بول فيرار: الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها، ترجمة/ سعد الطويل، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ٨٢، هناء محمد السيد كرارة: المرجع السابق، ص ٣٥، د. فنسان الغريب: مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، هامش ص ٩٥. ولمزيد من المعلومات حول المشتقات ومخاطرها بالنسبة للمؤسسات المالية، بصفة خاصة، وللإقتصاد بوجه عام، راجع:

على ضمانات وتأمينات القروض والرهنونات لاسيما في قطاع العقارات والسكن، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هنا يمكن فهم الأزمة المالية العالمية الراهنة^(١).

فقد ولدت هذه الأزمة نتيجة ما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية^(٢)؛ فالمواطن يشتري بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار، ثم ترتفع قيمة العقار فيحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا جاءت بأنها الرهون الأقل جودة، لأنها رهنونات من الدرجة الثانية، وهي معرضة أكثر للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقارات. ولكن البنوك لم تكثف بالتوسع في هذه القروض

- STULZ (R. M.): "Should We Fear Derivatives?", **NBER Working Papers**, No. 10574, 2006, available at: <http://www.nber.org/papers/w10574.pdf>.

- THORBECKE (W.): "Financial Derivatives: Harnessing the Benefits and Containing the Dangers", **Macroeconomics from EconWPA**, 1998, available at: <http://129.3.20.41/eps/mac/papers/9812/9812001.pdf>.

(١) د. محمد عبد الشفيق عيسى: "النظام المالي العالمي .. إرث الماضي وضرورات الإصلاح"، السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٢) REINHART (C.): "The First Global Financial Crisis of the 21st Century: Introduction", **MPRA Paper, University Library of Munich, Germany** 2008, available at: <http://mpra.ub.uni-muenchn.de/13288/>

REINHART (C.) & ROGOFF (K.): "Is the 2007 U. S. Sub- Prime Financial Crisis So Different? An International Historical Comparison", **NBER Working Paper**, No. 13761, January 2008, P. 339 – 344, available at: <http://www.nber.org/papers/w13761>.

الأقل جودة، بل استخدمت "المشتقات المالية" لتوليد مصادر جديدة للتمويل ومن ثم التوسع في الإقراض.

فعندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه المحفظة لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه "التوريق" Securitization، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية للاقتراض الجديد من السوق، أي إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية.

وهكذا، فإن العقار الواحد يعطي مالكة الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهذه هي المشتقات^(١). وتستمر العملية في موجة بعد موجة بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى. وهو ما أدى إلى نشوء فقاعة عقارية بعد أن ابتعدت القيمة الورقية للعقارات عن القيمة الحقيقية لتلك العقارات. وقيمة الأوراق الممثلة للرهون العقارية أخذت أيضاً تتباعد عن

WHALEY (R. E.): "Derivatives", Chapter 19 in Handbook of the (١) Economics of Finance, Vol. 1, Part 2, 2003, P. 1129 – 1206.

القدرة الحقيقية للمقترضين الأصليين على تسديد الأقساط وفوائدها^(١).

وهكذا نشأ عن هذه البنية المالية في عصر الرأسمالية الأكثر احتكارية وعولمة فقاعات متتالية في أسواق الأسهم والعقارات والتي أخذت تنفجر تباعاً^(٢). فهذه الفقاعات لا تنمو بالصدفة في السوق، وإنما يتم تكوينها وتميئتها لأسباب موضوعية ولخدمة رؤوس الأموال الباحثة عن مخارج وساحات وأدوات مالية لتنمية أرباحها، فنتراكم ثم لا بد أن تنفجر^(٣).

ومن هنا، وإجمالاً لما تقدم، يمكننا القول بأن تركيز الإقراض في قطاع واحد (العقارات)، أدى إلى زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة (المشتقات) على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة بحيث أصبحت كالفقاعة، ما إن عجز قطاع الإسكان عن سداد التزاماته الائتمانية، حتى انفجرت الفقاعة وانهارت سلسلة الائتمان، وامتد التعثر من مؤسسة مالية إلى أخرى في قطاع البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية وشركات التأمين ... إلخ. كما انتقل التعثر من سوق مال دولة إلى دول أخرى

(١) وائل جمال: "الأزمة الاقتصادية العالمية والعالم العربي: نهاية نموذج"، شؤون عربية، العدد (١٣٦)، ٢٠٠٨، ص ٧١ وما بعدها.

(٢) غالب أبو مصلح: "أمريكا وأزمة النظام الاقتصادي العالمي"، شؤون الأوسط، مرجع سابق، ص ٥٠ وما بعدها.

(٣) د. فنسان الغريب: مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، المرجع السابق، ص ١٠٤، ١٤٣، ١٧٢ - ١٧٤.

في ظل سياسات العولمة وتحرير رأس المال، فكادت الأزمة أن تتحول إلى أزمة ركود وربما كساد^(١).

ج- ويأتي العنصر الثالث والأخير، وهو نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية وكذلك ضعف أو انعدام الرقابة على الأوراق المالية الجديدة مثل المشتقات المالية^(٢).

فنحن قد أصبحنا إزاء معطى جديد هو ازدياد التعامل في المشتقات بواسطة مؤسسات عملاقة ومركبة^(٣) تتمتع بقدر هائل من حرية الحركة

(١) OSTRUP (F.), OXELHEIM (L.) & WIHLBORG (C.): Ibid.

(٢) - PEEK (J.) & ROSENGREN (E.): "Derivatives Activity at Troubled Banks", **Boston College Working Papers in Economics**, No. 358, November 1996, available at: <http://fmwww.bc.edu/Ec-P/WP358.pdf>.

- ABDEL – KHALEK (G.): Ibid, P. 5 & 6.

(٣) مثل صناديق التحوط "Hedge Funds"، وهي مؤسسات عملاقة تدير أحجامًا من الأموال تصل إلى مئات الملايين من الدولارات. ومن أمثلتها شركة Fidelity Investments، أي "استثمارات الأمانة" وهي صندوق استثمار مشترك Mutual Fund بلغ حجم الأموال التي يديرها على مستوى العالم ما يزيد على أربعة أمثال القيمة الرأسمالية للتداول في الأسواق المالية في الاقتصادات الناشئة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجتمعة. ومعنى هذا، أن قرارًا من جانب أحد تلك الصناديق بتحريك ١% أو ٢% من الأموال التي تسيطر عليها من مكان إلى آخر، قد يؤدي إلى زلزلة أسواق المال به. ويضاف إلى ذلك أن هذه المؤسسات ليست فقط عملاقة، وإنما هي أيضًا مركبة، فهي تمارس أنواعًا شتى من الأنشطة في وقت واحد، فهي تقوم

والمناورة وقادرة على توفير السيولة بعيدًا عن الرقابة الفعالة من جانب أي سلطة^(١)، وخصوصًا من خلال التعامل خارج الأسواق المنظمة

بالنشاط المصرفي، نشاط التأمين، نشاط التداول في الأوراق المالية، نشاط إدارة المحافظ المالية، ... إلخ. الأمر الذي يجعل متابعة ومراقبة نشاط هذه المؤسسات عملية شديدة التعقيد وبالغة الصعوبة لاسيما بعد تجاوز نشاط هذه المؤسسات لحدود الدولة الواحدة وامتداده إلى نطاق أكثر من دولة في الوقت نفسه بفضل تحرير حركة رأس المال. وقد استطاعت هذه الصناديق أن تحقق نموًا كبيرًا من حيث العدد وقيمة الأموال التي تديرها، فارتفع عددها من ٦١٠ في سنة ١٩٩٠ تدير ٣٩ مليار دولار من الموجودات إلى أكثر من ٩٠٠٠ صندوق تدير ١,٣ تريليون دولار من الموجودات في سنة ٢٠٠٠، ونما عددها وموجودات بنسبة كبيرة حتى اليوم. راجع في هذا الشأن: د. جودة عبد الخالق: المرجع السابق، ص ١١٩، غالب أبو مصلح: المرجع السابق، ص ٥٥ وما بعدها، باتريك آرثر وماري بول فيرار: المرجع السابق، ص ٨٢؛

KING (M. R.) & MAIER (PH.): "Hedge Funds and Financial Stability: The State of the Debate", **Discussion Papers, Bank of Canada**, 2007, available at: <http://www.bankofcanada.ca/en/res/dp/2007/dp07-9.pdf>.

(١) وهناك دراسة أجريت في هذا الشأن حول هيمنة هذه المؤسسات على الأسواق المالية، وأهمية الرقابة والإشراف عليها، مستفيدة في ذلك من برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) في السويد

"Financial Sector Assessment Program Mission Work on Sweden"

راجع:

CHAI (J.), ERRICO (L.), HORVATH (B.) & JOHNSTON (R. B.): "Large and Complex Financial Institutions: Challenges and Policy Responses Lessons from Sweden", **IMF, Discussion Paper**, No. 03/1, April 2003, available at: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/pdp/2003/pdp01.pdf>.

Over the Counter Transactions^(١) وفي المراكز المالية المغتربة
OFF – Shore Financial Centers^(٢).

لقد أدى تخفيف - أو انعدام - القيود المفروضة على الأسواق المالية إلى
المزيد من تفلت تلك الأسواق من الضوابط والمعايير التي كانت تحمي أموال
صغار المودعين، وسهلت التلاعب بالسجلات، وهو ما ساهم في وقوع سلسلة
فضائح هددت كبريات الشركات والمؤسسات الأمريكية بالانهيار وأفقد الثقة
بمصادقية عمل تلك المؤسسات المالية^(٣).

(١) يقدر بنك التسويات الدولية حجم المعاملات المالية خارج الأسواق المنظمة (والتي
لا تظهر في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى) بنحو ٦٠ تريليون
دولار. د. جودة عبد الخالق: المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٢) وهي التي لا تخضع لرقابة أي سلطة، فهناك - كما سبق وأن ذكرنا - أسواق اليورو
ماركت أو اليورو دولار، وهي إصدارات بأدوات مالية بالدولار الأمريكي، ولكنها تتم
خارج الولايات المتحدة. وهذا معناه أنها لا تخضع لولاية مصدر الدولار ولا تخضع
لولاية البنك المركزي الذي تصدر فيه، ومن ثم فهي بلا ولي. ولمزيد من المعلومات،
راجع: هانس - بيتر مارتين وهارالد شومان: **فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية
والرفاهية**، ترجمة/ عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب)، العدد ٢٩٥، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣، ص ١٢٢ - ١٣٠؛ وكذلك:

- AHMED (Z.): "Concept of Offshore Financial Centers: In Search
of an Operational Definition", **IMF Working Papers**, No. 07/ 87,
April 2007, P. 4 – 7, available at: [http://www.imf.org/external/pubs/
ft/wp/2007/wp0787.pdf](http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp0787.pdf).

- ROSE (A.) & SPIEGEL (M.): "Offshore Financial Centers:
Parasites or Symbionts?", **NBER Working Papers**, No. 12044,
2006, available at: [http://www.nber.org/papers/
w12044.pdf](http://www.nber.org/papers/w12044.pdf).

(٣) ومنها فضيحة شركة إنرون العملاقة التي تلاعبت بنتائج حساباتها، وفضيحة شركة

وهكذا تطورت الأسواق المالية الدولية حتى حدث انفصال متنام بين الإنتاج العيني والعمليات المالية، واتسع الفارق بين التراكم الإنتاجي والتراكم المالي مما أدى إلى تضخم في القدرات الائتمانية الدولية وأصبحت عملياتها منفصلة عن عملية الإنتاج، وقام عالم وهمي من المضاربة الضخمة، وتحولت الصناعة المصرفية إلى صناعة خدمات مالية دولية متقدمة ومعقدة وحادة المنافسة^(١).

وقد تضافرت هذه العناصر وساهمت في نشوء الأزمة المالية. ومما زاد الأمور تعقيدًا التداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول. فجميع المؤسسات المالية - بلا استثناء - تتعامل مع بعضها البعض، وأي مشكلة أو أزمة تصيب إحدى هذه المؤسسات لا بد وأن تنتقل بمفعول العدوى إلى بقية النظام المالي العالمي في ظل العولمة^(٢). وهذا هو العيب أو القصور في بنية

أندرسون للمحاسبة، وقد أثبتت تلك الفضائح للعالم أن النظام المحاسبي المتعلق بأرباح الشركات قد تم التلاعب به، لذا لم تكن قيمة الأسهم حقيقية كما كان يعلن عنها في البورصة. د. فنسان الغريب: المرجع السابق، ص ١١٤، ١٤٧.

(١) د. فؤاد مرسى: المرجع السابق، ص ٢٦١، د. محمد حامد دويدار: "العولمة: مقولة علمية أم مقولة أيولوجية"، أعمال المؤتمر السنوى السادس، كلية الحقوق - جامعة المنصورة، ٢٠٠٢، هامش ص ٢٠، ٢١.

(٢) في هذا المعنى، راجع:

AIZENMAN (J.) & PASRICHA (G.): "Selective Swap Arrangements and the Global Financial Crisis: Analysis and Interpretation", NBER Working Paper, No. 14821, March 2009, available at: <http://www.nber.org/papers/w14821>.

النظام المالي الدولي الراهن الذي أصبح أكثر تعقيدًا وأكثر تكاملًا^(١). وما لم يتم التعامل مع هذه العيوب وتصحيحها، فسيظل المجال دائمًا مفتوحًا لنشوب هذه الأزمات حتى لو كانت السياسات الاقتصادية الكلية التي تطبقها الدول المعنية خالية من الأخطاء^(٢).

إذ أن الخلل الحقيقي يكمن في أن النظام المالي المعولم بمضارباته ومراهنته على المشتقات المالية وعلى العقود الآجلة عابرة الحدود قد تحول إلى ساحة قمار كبيرة يلعب فيها الملايين بأموالهم الصغيرة والكبيرة. ومن هنا وصفه البعض بأنه أشبه "بكازينو" تمارس فيه ألعاب القمار الاقتصادية التي يقوم بها مجموعة من المغامرين من رؤساء البنوك الكبرى ومديري المؤسسات المالية العملاقة^(٣).

ويرتبط جزء من الخلل على المستوى العالمي بالفجوة القائمة بين الدول الفقيرة والدول الغنية حيث ازدادت هذه الفجوة بمعدلات مزعجة للغاية خلال العقود الثلاثة أو الأربعة أو الخمسة السابقة، وذلك يقلل من شرعية النظام الدولي ومن قدرته على الاستمرار. ومن هنا تأتي الدعوة الملحة لتأسيس

(١) CLARK (A.): "Challenges for Financial Stability Policy", *Economic Affairs*, Vol. 24, issue 4, 2004, P. 41 – 46.

(٢) ABDEL – KHALEK (G.): *Ibid*, P. 5 & 6.

(٣) د. محمود عبد الفضيل: "غرق وول ستريت.. تقديم"، *السياسة الدولية*، العدد (١٧٥)، مرجع سابق، ص ١١٥، د. فنسان الغريب: المرجع السابق، ص ١٠٤ – ١٠٨.

معمار جديد للنظام المالي الدولي، يساند النمو والتراكم الإنتاجي الحقيقي في كل من العالمين المتقدم والآخذ في النمو^(١).

ثانياً- دور الدولة في ظل الأزمة الراهنة:

يجب إعادة التفكير في دور الدولة في الحياة الاقتصادية تأكيداً لأهميته في تحقيق التوازن بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة^(٢). فقد أثبتت الأحداث الأخيرة مرة إضافية عبث الانحياز المطلق لخيار سيادة قوى العرض والطلب وتغييب الرقابة على أداء المؤسسات والأسواق^(٣).

والذي يحدث الآن في الاقتصاد الأمريكي هو عملية تصحيح Correction وعملية إعادة توازن بين هذين العنصرين: السوق والدولة لصالح دور أكبر للدولة^(٤).

(١) د. بهجت قرنى: كلمة في إطار المائدة المستديرة حول موضوع "العولمة والنظام الدولي.."، مرجع سابق، ص ١٠٨.

(٢) TAYLOR (J. B.): "The Financial Crisis and the Policy Responses: An Empirical Analysis of What Went Wrong", **NBER Working Paper**, No. 14631, January 2009, available at: <http://www.nber.org/papers/w14631>.

(٣) AIZENMAN (J.): "Financial Crisis and the Paradox of Under- and over- Regulation", **NBER Working Paper**, No. 15018, May 2009, available at: <http://www.nber.org/papers/w15018>.

(٤) "وربما بدا مثيلاً بشدة مشهد رؤساء شركاء سيارات جنرال موتورز، وفورد، وكرايزلر وهم يناشدون الكونجرس الأمريكي تقديم الدعم والحماية لهم في مواجهة الأزمة الاقتصادية، وهو مشهد ربما كان من الصعب على أشد الناقدين للنظام

غير أن تدخل الدولة الاقتصادي وكذلك الاجتماعي أو السياسي يثير مجموعة كبيرة من القضايا التي تتناول كفاءته ومرونته وقدرته على قيادة المجتمع نحو أوضاع أكثر رقيًا وتطورًا، ولذلك تأتي أهمية الإصلاح المؤسسي الذي يسلم بدور الدولة القيادي في حياة المجتمع، ولكنه يسعى لجعل هذا الدور أداة فعالة لتحقيق أهداف التقدم والكفاءة والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية^(١).

ورغم أن اقتصاد السوق قد أثبت أنه يوفر الآلية الأفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وفي تخصيص الموارد، لكن هذا الاقتصاد بحاجة إلى دور للدولة ينظم ويشرف ويستطيع، بل هو جاهز للتدخل في الوقت المناسب لتلافي إخفاقات السوق التي قد تكون نتائجها كارثية كتلك التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي^(٢).

وفي هذا الإطار نجد اختلافات عديدة نستطيع أن نجملها في اتجاهين رئيسيين:

-
- الرأسمالي تصويره". د. أسامة الغزالي حرب: "عام جديد وعالم مختلف"، السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، مرجع سابق، ص ٧.
- (١) د. سامر سليمان: "دور الدولة في الاقتصاد.. إعادة نظر"، السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، مرجع سابق، ص ١٦٢ - ١٦٦، سانحبالال: "الإمكانيات التكنولوجية"، كتاب العلم والتكنولوجيا والتنمية.. قضايا العصر الشائكة، ترجمة/ د. محمد أحمد عبد الدايم، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص ٤٩٥ وما بعدها.
- (٢) د. مصطفى الكفري: "نهاية الليبرالية الجديدة"، شؤون عربية، العدد (١٣٦)، ٢٠٠٨، ص ٨٦.

أ - الاتجاه الأول: ويرى أن السوق منفردة - وبدون تدخل الدولة - من خلال حرية العرض والطلب، كفيّلة بأن تحقق أفضل النتائج للنشاط الاقتصادي، وأن تصحح ما قد يحدث من أخطاء أو انحرافات تصحيحاً ذاتياً. فاليد الخفية للسوق الحرة كفيّلة بأن تحقق مصلحة الاقتصاد ككل من خلال سعي الأفراد إلى تحقيق مصالحهم الاقتصادية الذاتية .. ويعد "آدم سميث" رائد هذا الاتجاه حيث رفع شعار "دعه يعمل .. دعه يمر" وتبناه من بعده العديد من الاقتصاديين ورجال الحكم.

ب- الاتجاه الثاني: وإن كان يتفق مع الاتجاه الأول حول أهمية السوق وريادة القطاع الخاص، إلا أنه يرى - وبحق - أن هناك العديد من العوامل والأسباب التي قد تحد من قدرة السوق - إذا ما تركت حرة - على تحقيق أفضل النتائج الاقتصادية المرجوة، خاصة تلك المرتبطة بعدالة التوزيع. وتأتي في مقدمة هذه العوامل والأسباب، الممارسات الاحتكارية، وتحركات مجموعات الضغط التي كثيراً ما تتسم بعدم المشروعية في توجيه السوق لخدمة مصالحها الذاتية، الأمر الذي يوجب تدخل الدولة لوضع القواعد والنظم بل والقوانين التي تضبط حركة السوق وتضمن عمله بكفاءة ولكي تقوم بما لا يستطيع القطاع الخاص القيام به، ويكون ضرورياً لنمو كثير من الدول التي حققت تقدماً كبيراً وواضحاً في الفترة الأخيرة، والتي أطلق عليها اسم

emerging economies أي الدول ذات الاقتصادات الناشئة أو الواعدة، مثل: الصين، الهند، البرازيل، وغيرها^(١). ويعد "كينز" أشهر الاقتصاديين المنتمين لهذه المدرسة.

وبمراجعة التاريخ الاقتصادي لعديد من الدول وتطور الفكر الاقتصادي، نجد أن هناك أمثلة عديدة تدخلت فيها الدولة لضبط حركة السوق وحقت بذلك نجاحًا واضحًا. وفي العصر الحديث يكفي أن نشير إلى الهند وكوريا الجنوبية وسنغافورة، وجميعها دول رأسمالية تؤمن بأهمية وضرورة السوق، ولكن مع تدخل واع ورشيد من جانب الدولة^(٢).

والآن، وقد تفجرت الأزمة وتأكدت ضخامتها واحتمالاتها أن تصبح أكبر أزمة في تاريخ النظام الرأسمالي^(٣)، فإنها قد أكدت عدم صلاحية أيديولوجية الاتجاه الأول للفكر الرأسمالي القائم على حرية السوق وعدم تدخل الدولة، وأن الوسيلة لعلاج الأزمة الحالية، كما هو حادث فعلاً، تستند إلى ضرورة

(١) WRIGHT (M.), HOSKISSON (R. E.) & PENG (M. W.): "Strategy Research in Emerging Economies: Challenging the Conventional Wisdom", **Journal of Management Studies**, Vol. 42, issue 1, 2005, P. 1 – 33.

(٢) د. أحمد جمال الدين موسى: "تحرير التجارة العالمية: النظرية، الواقع والمستقبل"، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد "١٩"، ١٩٩٦، ص ٧١ وما بعدها.

(٣) EINHART (C.), Ibid.

تدخل الدولة، وأن ضمان عدم تكرارها - على الأقل بهذه الحدة والانتشار - يتطلب ضرورة أن يكون للدولة دور واضح لتنظيم السوق وضبطه، شريطة أن يكون تدخل الدولة بهدف زيادة فعالية السوق القائم على أساس من المنافسة والشفافية وتشجيع القطاع الخاص المبتكر الملتزم بقوانين الدولة وأهدافها الاجتماعية، وتأكيد توزيع العائد بين عناصر الإنتاج المختلفة بما يحقق العدالة الاجتماعية بمعناها الواسع^(١).

ثالثاً- الأزمة المالية وقصور المؤسسات المالية الدولية:

يخطئ من يظن أن إصلاح القطاع المالي الدولي ينحصر - كما يحاول أن يصوره البعض - في تطوير المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو كليهما. لقد جعل تعقد النظام المالي الدولي والأسواق المالية الدولية من هاتين المؤسستين مجرد كيانين في منظومة أكبر تعاني خلافاً وقصوراً وعدم تنسيق على نحو ما سلف ذكره. ولتأكيد ذلك، نشير - على سبيل المثال - إلى الجهات والمؤسسات المعنية بتطوير القواعد والمعايير المالية الدولية، فنجد منها: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية، وبنك التسويات الدولية، ولجنة بازل للإشراف

ANTHINY (PH.): **Global Governance and Development**, (١)
International Encyclopedia of Public Policy - Governance In A
Global Age, Vol. 1, 2008, P. 402.

المصرفي، ومنتدى الاستقرار المالي (الذي استُحدث بعد أزمة جنوب شرق آسيا)، والمنظمة الدولية لهيئات سوق المال، والجمعية الدولية لهيئات الرقابة على التأمين، ومجلس المعايير المحاسبية الدولية، ومعهد التمويل الدولي، وأيضًا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تقوم بدور تشاوري في تطوير المعايير والقواعد المالية، .. وغيرها^(١).

وكثرة هذه المؤسسات دون التنسيق بينها، وعدم وجود آليات منضبطة للمتابعة، وافتقاد سبل واضحة لتقويم الأخطاء وتصويبها - لاسيما بالنسبة لما قد تقع فيه الدول المتقدمة - أفقد هذه المؤسسات مصداقيتها وشكك في حيادها. وقد أثارت الأزمة المالية الراهنة التساؤل المشروع عن مدى الحاجة إليها في عالم اليوم، إذ لم تؤد الدور المطلوب عندما استشرت الأزمة وزادت تكلفتها^(٢).

وقد ظهر بجلاء وفي ظل هذه الأزمة، التهاون الشديد في الرقابة على الأسواق بعدم الانضباط في تطبيق معايير الإشراف على المؤسسات المالية والأوعية العالمية. كما ظهر التفريط في القواعد اللازمة لكفاءة الأسواق في ظل غياب معلومات منضبطة عن هيكل المخاطر والعائد عن الأوعية المتداولة^(٣).

(١) د. محمود محي الدين: "المؤسسات المالية الدولية .. قصور الأداء وسبل الإصلاح"،

السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(٢) المرجع السابق نفسه، نفس الصفحة.

(٣) المرجع السابق نفسه، نفس الصفحة؛ وكذلك: AIZENMAN (J.): Ibid -

- CLARK (A.): Ibid

ومن هنا، فإن أي مراجعة جادة للنظام المالي الدولي تستلزم مراجعة أدوار هذه المؤسسات جميعاً، كما تستلزم قدرًا عاليًا من التنسيق، بل والدمج، بين بعض هذه الكيانات، وترسيخ نظم الرقابة الفعالة عليها، على أن يكون ذلك بمشاركة واضحة للدول النامية والدول ذات الاقتصادات الناشئة بما يعكس تغير موازين القوى الاقتصادية على المستوى العالمي، وإلا فإن العاقبة قد تكون أسوأ خاصة مع احتمال حدوث ركود اقتصادي واسع وأكثر عمقاً، مما قد يؤدي إلى مجموعة من المخاطر المتشابكة التي تصيب الوضع الاقتصادي الحالي بضعف غير عادي^(١).

رابعاً- دور الأزمات المالية في تقوية "الحماية":

رغم أن لكل من العولمة الاقتصادية والسياسات الحمائية تاريخاً طويلاً في الاقتصاد العالمي، ورغم أن الاقتصاد الرأسمالي قد مر بالعديد من الأزمات الاقتصادية خلال العقود الأخيرة، إلا أن أخطر ما أحدثته الأزمات المالية العالمية الأخيرة هو إلقاء الضوء بشدة على القوتين اللتين تشكلان النظام الاقتصادي العالمي، وهما العولمة الاقتصادية من ناحية، والمشاعر المناهضة للعولمة المدعومة بالسياسات الحمائية من ناحية أخرى. وهو

(١) د. محمود محي الدين: المرجع السابق، ص ١٤٦، د. عبد الفتاح الجبالي: المرجع السابق، ص ١٤، د. زياد بهاء الدين: "انهيار المؤسسات المالية العالمية من منظور رقابي"، السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، مرجع سابق، ص ١٥٠ - ١٥٣.

ما أثار مزيدًا من الجدل حول العولمة الاقتصادية والسياسات الحمائية، وأعاد هذه الأخيرة بقوة ومنحها حجة أكبر على الساحة العالمية، وذلك بسبب طبيعة هذه الأزمة ومكان اندلاعها وتداعياتها. فالأزمة هذه المرة ليست في الدول النامية، ولكنها "في قلب الاقتصاد الأمريكي، معقل العولمة وآليات السوق"^(١).

بالإضافة إلى أن الأزمة جاءت في توقيت انهارت فيه المفاوضات متعددة الأطراف لتحرير التجارة بجولة "الدوحة" التي تتم تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، وجاءت مصحوبة بأزمة في الأسعار العالمية للغذاء، يشار فيها بأصابع الاتهام إلى العولمة وإلى عملية تحرير التجارة. كما كان من بين السياسات التي اتبعتها الدول للتعامل مع أزمة الغذاء سياسات تناقض العولمة وحرية التجارة بشكل واضح؛ ومنها سياسات حظر التصدير، وفرض رسوم مرتفعة على الصادرات، وزيادة تقديم الدعم للسلع الغذائية كسياسات حمائية للأسواق المحلية^(٢).

وخطورة الأزمة المالية الراهنة لا تكمن في كونها تمثل إحدى الاهتزازات التاريخية النادرة لأسس النظرية الرأسمالية، وإنما أيضًا كونها تأتي في وقت طالت فيه العولمة رؤوس الجميع. ولعل هذه إحدى نقاط التمايز

(١) د. مغاوري شلبي على: "مستقبل العلاقة بين العولمة والحمائية"، المرجع السابق، ص ١٦٨ - ١٧٠.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ١٦٨.

بين الأزمة الراهنة ونظيراتها التي حدثت سواء في بدايات القرن العشرين فيما عرف "بالكساد العظيم"، أو في نهايته في منطقة جنوب شرق آسيا. فما حدث في عام ١٩٣٠ كان مجرد خلل في نظام بيع الأسهم المالية نجم عنه انخفاض حاد في قيمتها الاسمية^(١).

وما حدث في عام ١٩٩٧ كان بسبب إفراط المضاربين والمستثمرين الأجانب في سحب أموالهم وودائعهم من الاقتصادات الناشئة في إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند وكوريا الجنوبية. وفي كلتا الحالتين لم تطل الأزمة سوى أهلها، في حين تبدو الأزمة الراهنة الأشمل والأعم، ليس فقط اقتصادياً ومالياً، وإنما أيضاً أيدلوجياً وسياسياً^(٢). وذلك بسبب الاهتمام المتزايد من قبل الولايات المتحدة بالحفاظ على حرية حركة رأس المال على النطاق العالمي وتوسيع نطاق هذه الحرية. فقد أحرز تحرير التجارة العالمية تقدماً

- CALOMIRIS (CH.) & MASON (J.): "Contagion and Bank (١) Failures during the Great Depression: The June 1932 Chicago Banking Panic", **American Economic Review**, Vol. 87, issue 5, 1997, P. 863 – 883.

- CECCHETTI (S.): "Prices during the Great Depression: Was the Deflation of 1930 – 1932 Really Unanticipated?", **American Economic Review**, Vol. 82, issue 1, 1992, P. 141 – 156.

(٢) خليل العناني: "العرب وأمريكا .. بين النموذج ونقيضه"، **شئون عربية**، العدد ١٣٦، مرجع سابق، ص ٦٧ وما بعدها. وكذلك: باتريك أرتو وماري بول فيرار: المرجع السابق، ص ٧٦ – ٧٨.

ملحوظاً على مدى العقود الماضية إلى حد جعل تحرير رأس المال يحل محله ليتبوأ المكانة الأولى في قائمة أولويات السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة. ويرجع ذلك في جانب منه إلى رغبة الولايات المتحدة في استيعاب مدخرات دول العالم الأخرى. وهو أمر سوف يكون ميسوراً حالة كون أسواق العالم المالية أكثر اندماجاً وتكاملاً.

ومن أهم الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة تحتاج إلى أسواق غير مقيدة، هو الآثار الأوسع نطاقاً التي تنتج عن حرية انتقال رأس المال على الاقتصاد السياسي الوطني للدول الأخرى. فمن مصلحة الولايات المتحدة أن يسير العالم وفقاً للقواعد الأمريكية في مجال المالية الدولية والشركات متعددة الجنسيات؛ حيث يمكن للشركات الأمريكية أن تتحرك بمرونة من مكان إلى آخر وأن تتنافس مع الشركات الوطنية أو الإقليمية على قدم المساواة.

ومن هنا، فإن وزارة الخزانة الأمريكية تسعى دوماً إلى حمل المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية - كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي - على تشجيع تحرير رأس المال^(١).

وفي هذا السياق، فإن ضغط صندوق النقد الدولي على الدول النامية للتحرير الكامل للمعاملات الرأسمالية في ميزان المدفوعات ينطوي على

ABDEL - KHALEK (G.): Ibid, P. 24.

(١)

أخطار شديدة، ويفتح الباب لانفجار الأزمات المالية^(١). وقد جاءت الأزمة المالية الراهنة لتؤكد ذلك وتبرهن من جديد على تآكل شرعية فكرة إقامة سوق مالية عالمية متكاملة.

ومن هنا، نرى أن هذه الأزمة ستلعب دوراً ملحوظاً في تقوية موقف السياسات الحمائية في الاقتصادي العالمي، وذلك للأسباب الآتية^(٢):

١- أن الأزمة المالية لم تكن هذه المرة في الدول النامية أو الصغيرة، ولم تكن نتاج السياسات الحمائية التي تشوه التجارة وتعطل آليات السوق، وإنما كانت في الولايات المتحدة الأمريكية، مركز العولمة الاقتصادية. الأمر الذي أدى إلى حدوث انشقاق واضح حول استخدام السياسات الحمائية لمواجهة الأزمة؛ حيث حدث انشقاق واسع بين الديمقراطيين والجمهوريين داخل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تدخل الدولة بسياسات حمائية لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي والعالمي من الأزمة وتداعياتها. ونتج عن الأزمة أيضاً انشقاق بين دول العالم بشأن هذه السياسات وتحميل الولايات المتحدة والعولمة المسؤولية عن هذه الأزمة، والمطالبة بوضع ضوابط لتنظيم عمل آليات السوق، وذلك رغم اضطرار دول العالم للتعاون مع الولايات المتحدة لعلاج هذه الأزمة، وذلك حفاظاً

(١) KHALEK (G.): Ibid, P. 24.

(٢) د. مغاوري شلبي: المرجع السابق، ص ١٧١.

على مصالحها التي ساهمت العولمة في تشابكها.

٢- أن هذه الأزمة ناتجة- في بعض جوانبها- عن عدم اندماج دول العالم في عملية العولمة بنسب متنسقة ومنتاسبة مع بعضها البعض، الأمر الذي أحدث ناتجًا سلبيًا في التأثير الكلي لعملية العولمة الاقتصادية.

٣- أن العولمة الاقتصادية جعلت الأسواق المالية في ظل هذه الأزمة في بوتقة واحدة، وهو ما ساعد على تفاقم الأزمة وانتشارها بين أكبر عدد من دول العالم، وهو ما جعل الأزمة تضاف إلى ما تقدمه العولمة الاقتصادية من عناصر مخاطرة مستجدة على الأسواق العالمية.

٤- أن تأثر دول العالم بهذه الأزمة كان بنسب متفاوتة من حيث درجة التزام الدولة بمعايير العولمة والانفتاح على العالم الخارجي، فكانت الدول التي تتبع سياسات متحفظة أقل الدول تأثرًا بهذه الأزمة المالية.

٥- إن السياسات التي اتبعتها مختلف دول العالم لمواجهة الأزمة وتداعياتها هي في مجملها سياسات حمائية وتدخلية من جانب الحكومات^(١)،

(١) وتمثلت أهم هذه السياسات في الآتي:

- تدخل الحكومات لضخ مزيد من السيولة إلى الأسواق (السلطات الأمريكية تقوم بضخ ٧٠٠ مليار دولار، والمفوضية الأوروبية تعلن ضخ ٢٠٠ مليار يورو، قام البنك المركزي الياباني بضخ ١٤,٢ مليار دولار أمريكي، وافقت الحكومة في كوريا الجنوبية على خطة بقيمة ١٣٠ مليار دولار).
- تخفيض أسعار الفائدة على القروض (أعلن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي-

وتتناقض بشكل واضح مع سياسات العولمة وآليات السوق. أو ليست الإجراءات وحزمات الإنقاذ الهائلة التي رصدتها الدول الكبرى لمساندة شركاتها الوطنية هي نوعاً مباشراً من الدعم والحمائية غير الجمركية التي ستؤثر بالقطع على المنافسة العادلة في الأسواق العالمية، وذلك على حساب الدول النامية لعدم تمكنها من مساندة صناعاتها بنفس المقياس؟. وتوحي هذه السياسات بأنه بدلاً من السعي لتحقيق المزيد من انفتاح

البنك المركزي- في ديسمبر ٢٠٠٨ تخفيض معدل فائدته إلى أدنى مستوياتها في التاريخ لتتراوح ما بين صفر و ٠,٢٥% بعدما كانت ١% في أكتوبر ٢٠٠٨ في محاولة انتشال الاقتصاد من الركود الطويل والعميق الذي يعانيه منذ نحو عام).
- تأمين عدد من البنوك والمؤسسات المالية لمنع تعرضها للانهايار (في ١٦ سبتمبر ٢٠٠٨، الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية يؤممان أكبر مجموعة تأمين في العالم (EIG) المهددة بالإفلاس، وذلك بمنحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار مقابل امتلاك ٧٩,٩% من رأسمالها).
- إجبار الحكومات لبعض المصارف التي لم تتأثر بالأزمة على الاستحواذ على المصارف التي على وشك الانهيار (اشترى بنك "جى بى مورجان" منافسه "واشنطن ميو تشوال" بمساعدة السلطات الفيدرالية، كما أعلن بنك "سي تي جروب الأمريكي" شراء منافسه "بنك واكوفيا" بمساعدة السلطات الفيدرالية).
- تدخل الحكومات من خلال صناديق الاستثمار العامة لشراء الأسهم لإنقاذ أسواق المال من الانهيار.

راجع: السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، مرجع سابق، ص ١٢٦، ١٤٠، ١٤٨؛
CECCHETTI (S.): "Crisis and Responses: The Federal Reserve and the Financial Crisis of 2007 – 2008", **NBER Working Paper**, No. 14134, June 2008, available at: <http://www.nber.org/papers/w14134>.

الأسواق من خلال منظمة التجارة العالمية أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، فإن هناك اتجاهًا يفضل مدخل التدخل الحكومي الثقيل وفقًا لمقتضيات المصلحة الذاتية أو التخبط فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية^(١).

وقد نادى الاتحاد الأوروبي، في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية بحماية الشركات الوطنية، وعدم السماح بانتقال أصولها للأجانب في ظل هذه الأزمة^(٢).

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن "الأزمة المالية قد أتت بكثير من المياه إلى مضخة السياسات الحمائية، وأعدت تشغيلها". وهو ما أثار مخاوف أنصار سياسات العولمة وجعلهم يطلقون تحذيراتهم من مغبة استغلال هذه الأزمة كزريعة للعودة للسياسات الحمائية وتقويض مبادئ السوق الحر. وهذا كان واضحًا في تحذير المدير العام لمنظمة التجارة العالمية من العودة إلى السياسة الحمائية، وكذلك تحذير الرئيس بوش في أثناء انعقاد قمة واشنطن في منتصف نوفمبر ٢٠٠٨، وهي القمة التي ستعقبها قمة مماثلة، حتى يتم الاتفاق

(١) أسامة المجذوب: المرجع السابق، ص ٢١٣ وما بعدها.

(٢) فسر البعض المقصود "بالأجانب" بأنهم العرب والآسيويون. وفي هذه الصدد طالبت فرنسا الدول الأوروبية خلال الأزمة بضرورة إنشاء صناديق سيادية لإنقاذ الشركات الأوروبية من الانهيار ولمنع استحواذ الأجانب على أصولها. في حين أكدت ألمانيا على عدم استخدام يورو واحد من المبالغ المخصصة لإنعاش الاقتصاد الألماني لإنقاذ أي بنك أجنبي. د. مغاوري شلبي: المرجع السابق، ص ١٦٩، ١٧٤.

على أسس جديدة لضبط النظام الاقتصادي العالمي لمنع تكرار مثل هذه الأزمة في المستقبل^(١).

ولاشك في أن هذه القمم والاجتماعات ستكون ساحة لاحتدام الجدل بين سياسات العولمة والسياسات الحمائية.

ومن هنا، يتوقع أن يؤدي الحوار أو التعاون الدولي الذي أوجدته الأزمة المالية^(٢) إلى بعض التحولات في النظام الاقتصادي الدولي بشقيه المالي والتجاري. ليستند إلى مجموعة من الأسس التي سينفق عليها أنصار العولمة الاقتصادية وأنصار السياسات الحمائية؛ بسبب تشابك المصالح العالمية ولأن الأزمات العالمية تحتاج حلولاً عالمية وليست حلولاً فردية، وأي بلد يعمل من تلقاء نفسه لن يحقق إلا تأثيراً هامشياً على مستوى العالم^(٣). ومن أهم هذه

(١) د. مغاوري شلبي: المرجع السابق، ص ١٧١ - ١٧٢.

(٢) حيث تعهد قادة مجموعة العشرين - التي تضم الدول الصناعية الثمانية الكبرى G 8 (الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، روسيا، اليابان) بالإضافة إلى دول ذات اقتصادات صاعدة من أبرزها الصين، الهند، البرازيل، السعودية - بالعمل معاً لاستعادة نمو الاقتصاد العالمي، وذلك في واشنطن في منتصف نوفمبر ٢٠٠٨. وهي القمة التي ستعقبها قمم مماثلة حتى يتم الاتفاق على أسس جديدة لضبط النظام الاقتصادي العالمي لمنع تكرار مثل هذه الأزمة في المستقبل. د. مغاوري شلبي على: المرجع السابق، ص ١٧٢.

(٣) **World Bank: Global Economic Prospects 2007: "Globalization's Next Wave"**, available at: <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0>.

الأسس زيادة الاعتماد المتبادل بين دول العالم واقتصاداتها وتراجع انفراد قوى بعينها بوضع القواعد التي تحكم مسيرة العولمة، وذلك لصالح تعدد القوى، مع منح مزيد من الاهتمام بقضايا الفقر في محاولة لمنع تزايد الحجج المؤيدة للسياسات الحمائية.

ومن الجدير بالذكر، أن التركيز التام على الإطار الإقليمي فقط، وإهمال الإطار المتعدد، وفرض السياسات الحمائية من خلال الترتيبات الإقليمية المحدودة، يؤدي إلى فقدان الدول أعضاء هذه التكتلات العديد من الأسواق الهامة، وهي ليست بالضرورة أسواق الدول الكبرى، الأمر الذي ينذر باحتمالات إصابة أسواق دول التكتل بحالة التشعب والتمثلية، ومن ثم العودة إلى حالة الركود مرة أخرى^(١).

وكما اتصفت هذه الأزمة بالطابع العالمي نتيجة للتشابك والترابط في ظل سياسات العولمة، سيتعين أن تتصف الإصلاحات بالطابع المتعدد الأطراف، وهو ما أيده روبرت زوليك - رئيس مجموعة البنك الدولي - بقوله: "إننا بحاجة إلى نظام متعدد الأطراف يعتمد بصورة رئيسة على الدور القيادي للبلدان ومدى تعاونها وأن يعمل في الوقت نفسه على حل المشاكل المتشابكة التي تتخطى الحدود. وعلى صعيد التعاون المالي والاقتصادي، لا بد من إنشاء

(١) أسامة المجدوب: العولمة والإقليمية، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

مجموعة توجيهية تضم في عضويتها كل من: البرازيل، والصين، والهند، والمكسيك، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، وبلدان مجموعة السبع الحالية G 7. حيث من شأن مجموعة توجيهية من هذا القبيل أن تشكل معاً أكثر من ٧٠% من إجمالي الناتج المحلي العالمي..^(١).

وهكذا، فمن الضروري اتخاذ إجراءات حاسمة وفعالة على مستوى السياسات وتعزيز التنسيق على المستوى الدولي من أجل استئناف الأوضاع الطبيعية في الأسواق. ويتمثل التحدي الأكبر حالياً في كسر دوامة الهبوط المتعاقب بين النظام المالي والاقتصاد العالمي، وهو ما يستلزم جهوداً صادقة لإعادة صياغة النظام المالي العالمي بحيث يتيح منبراً أكثر استقراراً وصلابة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستمر^(٢).

خامساً- أهمية التكامل الاقتصادي العربي في ظل الأزمة الراهنة:

تأثرت مصر وباقي البلدان العربية بالأزمة المالية العالمية بصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال قيام المستثمرين الأجانب في البورصة المصرية وباقي البورصات العربية ببيع قسم كبير من محافظهم المالية فيها للحصول على السيولة بغية تعزيز مراكزهم المالية في بورصات بلدانهم

ZOELLICK (R.): "Modernizing Multilateralism and Markets", (١) World Bank, October 2008, P.1 – 9, available at: <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0>.

IMF: Global Financial Stability Report, Ibid, P. 11. (٢)

الأصلية، مما أسفر عن انخفاضات هائلة في أسعار الأسهم. كما تأثرت الاقتصادات العربية من جراء التراجع الكبير لأسعار النفط من ١٤٧ دولار للبرميل من الخام الأمريكي في منتصف عام ٢٠٠٨ إلى أقل من ٥٠ دولار للبرميل في بداية خريف نفس العام. إذ يشكل النفط العمود الفقري للصادرات العربية عموماً والصادرات الخليجية بصفة خاصة^(١).

ومن ناحية أخرى، فإن هذه الأزمة أدت إلى تراجع النمو في الاقتصاد الحقيقي، وهو ما سينعكس تلقائياً وبصورة سلبية على التجارة والاستثمارات وتدفقات الأموال لكل الدول العربية المندمجة في الاقتصاد العالمي^(٢).

وأياً ما كانت ستسفر عنه الأوضاع، سواء كان في جانب التحول إلى ركود عالمي، أو مجرد التباطؤ في النمو الاقتصادي، فالواقع أن هناك ثلاث قنوات رئيسة سوف تتأثر بالأزمة المالية العالمية، وهذه القنوات هي: التجارة الدولية، وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات الدولية، ثم تأثر العلاقات

(١) أحمد السيد النجار: "مصر والعرب وإمكانيات مواجهة الأزمة المالية العالمية"، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد (١٦٧)، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ١٢١.

(٢) وفي هذا الصدد، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن النمو العالمي انخفض إلى ٣,٦% في عام ٢٠٠٧ مقابل ٣,٩% في عام ٢٠٠٦، ومن المتوقع أن يبلغ نمو الاقتصاد العالمي ما نسبته ٣,٣% في عام ٢٠٠٨. راجع:

- World Bank: Global Economic Prospects 2008 (GEP2008), available at: <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0>
- ZOELLICK (A.): Ibid.

الاقتصادية البيئية كانعكاس للتأثر بالأزمة العالمية^(١).

ومن هنا، نرى ضرورة اتخاذ الإجراءات الآتية:

أ- من الضروري لمصر و البلدان العربية أن تدرك أن هذه الأزمة لن تنتهي سريعاً وإنما يمكن أن تمتد إلى عدة أعوام، ولا بد للدولة في البلدان العربية من التدخل في الاقتصاد - بالمعنى الذي أشرنا إليه آنفاً - لحفظ التوازن الاقتصادي العام وحماية اقتصاداتها ومنتجياتها. فبعد لجوء الدول الرأسمالية الكبرى إلى تأمين بعض المصارف والشركات الاستثمارية، والعودة إلى سياسة التدخل في النشاط الاقتصادي لضمان الاستقرار للأسواق، أصبح من غير المقبول في أي بلد نام اللجوء إلى خصخصة المشاريع العامة والانسحاب نهائياً من الحياة الاقتصادية بحجة عدم التدخل في حرية السوق وتنفيذ وصايا قوى العولمة^(٢).

ب- لا بد من تشديد الرقابة على المؤسسات المالية العامة والخاصة، ولا بد من إنشاء صندوق عربي مشترك لتمويل استثمارات مباشرة تحرك النمو وتمنع الركود وتعوض ما لحق بالمستثمرين العرب من خسائر في الأسواق المالية بسبب الأزمة الراهنة والتي ترجع في جزء منها إلى

(١) مجدى صبحى: "الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على الدول العربية"، العربي، العدد (٤٨٢)، مرجع سابق، ص ١٢٠.

(٢) د. مصطفى الكفرى: المرجع السابق، ص ٨٥.

مخاطر الاستثمار في الخارج وبخاصة في أسواق المال الأمريكية والأوروبية. فالبديل - إذن - هو الاستثمار الآمن داخل البلاد العربية في المشاريع المنتجة الصناعية والزراعية التي تؤمن عائداً مجزياً للمستثمرين العرب، وتولد فرص عمل لآلاف الباحثين عن عمل في الدول العربية المستقبلية للاستثمارات، لاسيما بعد سن التشريعات لحماية الاستثمارات في معظم الدول العربية^(١).

ونقترح في هذا الشأن - لامتنصاص تأثيرات الأزمة المالية على الاقتصاد العربي - إنشاء هيئة تمويل عربية لتمويل مشروعات القطاع الخاص يتبعها صندوقان لتمويل المشروعات الصغيرة والحد من الفقر، وكذلك إنشاء صندوق طوارئ عربي لتثبيت الدعائم المالية لأي دولة عربية يتعرض نظامها المالي للخطر، وكذلك اتخاذ إجراءات لمساعدة الاقتصاد من الانزلاق إلى انكماش اقتصادي وذلك بمضاعفة حجم الطلب على السلع العربية التي يتوقع انخفاض الطلب الخارجي عليها.

ج- قيام الدولة بتحسين الدخل من خلال نظم عادلة للأجور وفرص عمل حقيقية لفترة العمل. فمن ضمن أسباب اندلاع الأزمات الدورية في الاقتصادات الرأسمالية - بوجه عام - هو عدم عدالة توزيع الدخل،

(١) د. مصطفى الكفري: المرجع السابق، ص ٨٦.

وما يولده من ميل ركودي في الأجل الطويل. وربما كان الاهتمام بهذا الأمر سببًا في تنشيط الطلب الفعال المحفز للاستثمارات والنمو الاقتصادي المتواصل^(١).

د- وأخيرًا، ضرورة إقامة التكتلات الاقتصادية بين المجموعات الإقليمية- مثلما هو الحال بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي- كخطوة للوصول إلى التكامل الاقتصادي من خلال السوق العربية المشتركة والتي يتم فيها تنسيق السياسات النقدية والمالية لتصل إلى أقصى مراحل التكامل وهو الاتحاد الاقتصادي العربي.

إن ما نشهده اليوم هو فرصة للبلدان العربية أن ينخرطوا ويشاركوا في النظام الدولي الجديد بصفتهم أحد الأطراف التي تملك سلعة إستراتيجية مهمة، وبصفتهم يمتلكون الموقع الأكثر حساسية؛ لتوسطهم القارات الكبرى وحضورهم على تماس قريب من الدول المؤثرة إقليميًا.

وتبرز المشكلة الحقيقية في هذا الشأن في اتجاه معظم السياسات العربية إلى العزوف عن التنسيق والتعاون فيما بينها لمواجهة مشاكلها الحيوية، وتفضيلها التحرك في أطر مستقلة أو جزئية أو غير عربية بحيث لم يعد مطروحًا مبدأ التعاون المشترك، ولم يصبح واردًا اتجاه التحرك في إطار

(١) أحمد السيد النجار: المرجع السابق، ص ١٢٢.

النظام العربي لمواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تتعرض لها المنطقة، حتى إذا كانت في حجم الأزمة الساحقة التي يشهدها النظام المالي العالمي حالياً، رغم تأثيراتها العميقة والمباشرة والممتدة على اقتصادات الدول العربية مجتمعة، وذلك انتظاراً لما تتخذه الولايات المتحدة والدول الأوروبية من إجراءات وتدابير، على الرغم من أن هذه الدول تستهدف في الأساس حماية مصالحها وحصار خسائرها وإنقاذ أسواقها بإجراءات لا تستشير فيها دول المنطقة أو تقبل بدمجهم في وضع قراراتها^(١).

ومشكلة العالم العربي أنه يتعرض لهذه الأزمات دون أن يكون له هيكلية واضحة متمثلة في نظام إقليمي موحد، ومن ثم فإن افتقاد هذا النظام للوحدة يعني افتقاده للتناسق والقوة والفاعلية التي تضاهي الفاعلين الإقليميين والدوليين الآخرين، كما يعني ذلك افتقاد هذا النظام لمشروع عربي نهضوي يمكنه من تجاوز عثراته الداخلية ومواجهة تحدياته الخارجية ويعزز مكانته في إقليمه. كما أن هذا النظام لم يخط خطوة جادة على طريق التكامل بواقع غياب مشروعات التكامل العربي وضمور العلاقات والتبادلات العربية البينية^(٢).

(١) د. سعيد رفعت: "السياسات العربية: تحركات منفردة وإستراتيجية مفتقدة"، شؤون عربية، العدد (١٣٦)، ٢٠٠٨، ص ٦، ٧.

(٢) فالتبادلات التجارية البينية لم تتجاوز منذ عقود نسبة ٨ - ١١% من حجم التجارة العربية، وثمة دول تستورد العملة، مثلاً، ولكنها تستوردها من دول غير عربية. ومحاولات إنشاء مشروعات عربية مشتركة (سكك حديدية، تعاون في مجال المياه،

فالمشاهد أن استجابة أطراف النظام العربي للعلاقات أو المشروعات أو المؤسسات الدولية (من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى منظمة التجارة العالمية) أكبر بكثير من استجابتها لمثيلاتها العربية (من جامعة الدول العربية إلى السوق العربية المشتركة مثلاً).

ومن هنا، فلا مندوحة عن تعزيز وتطوير دور جامعة الدول العربية، وتفعيل دورها في مجال إقامة نظام إقليمي عربي، وفي مجال تعزيز العمل العربي المشترك وعلى كل الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية^(١).

نقل بحري، تعاون علمي،.. إلخ) لا تزال في حدودها الدنيا. وباتت العديد من الدول العربية ترتبط بعلاقات ثنائية مع دول أخرى من خارج العالم العربي أكثر بكثير من علاقاتها العربية. فرأس المال العربي يتجه - عموماً - إلى الأسواق الدولية. وما يتوجه للاستثمار في السوق العربية نسبة هزيلة. فالناتج القومي العربي بلغ عام ٢٠٠٦ نحو ١٢٧٦ مليار دولار. وهناك أموال عربية (رسمية) تبلغ نحو ٨٠٠ مليار دولار مستثمرة في الأسواق الدولية، في حين لم يزد الاستثمار البيئي عن ٢٠ مليار دولار. وبلغت تجارة العرب الكلية نحو ١٠٣٢,٦ مليار دولار ولم تتجاوز تجارة العرب البيئية منها إلا ٥٥,٤ مليار دولار.

راجع: ماجد كيالي: "القضايا الإستراتيجية العربية: تعارض في المصالح وتنافس في السياسات"، شئون عربية، المرجع السابق، ص ٢٢، د. خضر عباس عطوان: "نحو نظام عربي فاعل .. منظور سياسي: هل يمكن تشكيل المستقبل العربي؟"، شئون عربية، المرجع السابق، ص ٣٢، ٣٣.

(١) ماجد كيالي: المرجع السابق، ص ٢٣.

وإذا كنا نتمتع بالحكمة، فعلياً أن نسعى في الوقت الراهن إلى إقامة نظم ومؤسسات تسمح لنا مستقبلاً بأنواع مختلفة من الرأسماليات الوطنية أو الإقليمية التي تزدهر جنباً إلى جنب بدلاً من التجمع حول نموذج أساسي واحد للرأسمالية. فلا يمكن للدول العربية أن تحمي اقتصادها ومجتمعاتها من الأزمات الدائمة التجدد في عصر العولمة إن لم تقوّ هياكلها، وتسرع نسق تنميتها، وتدعم أواصر الصلة بينها وبين من هم أقرب إليها جغرافياً واجتماعياً وتاريخياً. ولهذا، فإن تحقيق تنمية عربية متكاملة تتصف بدرجة عالية من الدينامية في مضمونها ومحدداتها وآلياتها، هو الدرع الوحيد لتفادي الانعكاسات السلبية للاندماج في الاقتصاد العالمي^(١).

والخلاصة:

أنه في سياق العولمة المالية، تتعاظم احتمالات وقوع الأزمات المالية التي ثبت عجز النظام المالي الدولي الراهن عن مواجهتها. ومما لا شك فيه، أن الأزمة المالية الحالية التي يعيشها النظام الأمريكي والتي انتقلت بمفعول العدوى إلى معظم دول العالم، هي فقط في بدايتها ولا بد أن تترك أثراً على المؤسسات المالية والفكر الاقتصادي العالمي الذي عليه أن يحل ما جرى، ولماذا جرى ذلك؟ وكيف يمكن تلافيه؟

(١) د. عبد اللطيف يوسف الحمد: المرجع السابق، ص ١٠٢.

وقد رأينا أن جل التفسيرات ركزت على الجانب التقني فيما حدث، سواء من زاوية أخطاء البنوك وغيرها من المؤسسات المالية، أو نقص التشريع المنظم للنظام المالي في ظل جشع قيادات الشركات المالية الضخمة الذين تبلغ مرتباتهم ومكافآتهم السنوية عشرات الملايين من الدولارات. وأخذت تتعالى النداءات والمطالبات بإعادة النظر في النظام العالمي، فقد طالب الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" بإيجاد رأسمالية "إنسانية" ودعا إلى إنشاء "سلطة مالية عالمية" World Financial Authority لا تقتصر مهمتها على الرصد والتسجيل بل تتجاوزها إلى الضبط والتحكم^(١).

لكن كل هذه التفسيرات لم تقدم تفسيراً شافياً للسبب الرئيس وراء هذه الأزمة من الأصل، والذي يتمثل - من وجهة نظرنا - في "التعامل بالربا". قال تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ (البقرة: ٢٧٦).

وأي محق أكبر من هذا الذي شاهدناه في ظل هذه الأزمة؛ انهيار في البورصات العالمية، إفلاس مؤسسات مالية عملاقة؛ ففي منتصف سبتمبر ٢٠٠٨ أفلس بنك "ليمان برازرز" الذي يرجع تاريخ تأسيسه إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولم تتدخل الحكومة لإنقاذ البنك معبرة بذلك

(١) د. جودة عبد الخالق: المرجع السابق، ص ١٢٤.

عن حالة من التذبذب والتخبط وعدم وضوح الرؤيا، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ
يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ (البقرة:
٢٧٥). وسرعان ما انعكست هذه الحالة في مزيد من الذعر في الأسواق،
وشهدت بورصة نيويورك وغيرها من البورصات العالمية موجات متتابعة
من الانهيار، وانتقلت الأزمة سريعاً من النظام المالي الأمريكي إلى النظام
المالي العالمي لتشمل البنوك والشركات التمويلية والبورصات في أوروبا
وآسيا وكافة المراكز الرأسمالية الكبرى. وأخذت البنوك الواحد تلو الآخر في
إشهار إفلاسها، وتحركت الحكومات بدورها، الواحدة تلو الأخرى، لإنقاذ
ما يمكن إنقاذه بتأميم البنوك أو شراء الأسهم وضخ المليارات في سوق المال
بالمخالفة لنظام السوق وطبيعة النظام الرأسمالي^(١).

ومع ذلك، ظل الذعر مسيطراً على الأسواق وأصاب الشلل النظام
البنكي، سواء في أمريكا أو في المراكز المالية الأخرى، ولعل أهم مؤشر
على ذلك هو امتناع البنوك الاستثمارية عن إقراض بعضها البعض، "فلا أحد
يعرف من سيفلس قبل الآخر"^(٢).

وهكذا، وفي مواجهة هذه الأزمة، لم تعالج الحكومات سوى الأعراض،
حيث لم تصل بعد إلى أعماق المشكلة الحقيقية، ألا وهي "عدم الامتثال لأوامر

(١) CECCHETTI (S.): Ibid

(٢) وائل جمال: المرجع السابق، ص ٧٣.

الله تعالى". فأى نظام- اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي- يصطدم مع شرع الله، غير قابل للاستمرار، وأنه وإن حقق بعض الإنجازات، فإن مآلها إلى الفشل.

ومن هنا نرى أن أمتنا الإسلامية بحاجة إلى أن تصاغ بصددها قواعد اقتصادية ومالية متفقة مع كتاب ربها وسنة نبيها محمد ﷺ .

فهذه الأزمة المالية العالمية وإن كانت تعد كارثة كبيرة، إلا أنها لا تستعصي على الحل، وهو ما سيدفع المزيد من الدول نحو اعتماد بدائل أخرى في إدارة اقتصادها.

ونرى أن أهم هذه البدائل يتمثل في اعتماد النظام المصرفي الإسلامي الذي يقوم على توسيع القاعدة الإنتاجية في مشروعات حقيقية تجارية وصناعية وزراعية تلعب فيها البنوك دور الشريك.

والقول الفصل في النهاية، هو أنه يتعين البحث عن حلول مالية جديدة تتماشى مع الشريعة الإسلامية مع ضرورة دعم التكامل العربي في المجالات التمويلية والعينية مما يحصن الاقتصادات العربية ضد مخاطر الأزمات.

والأمر الذي يجب تأكيده هنا، هو أن سياسات العولمة الاقتصادية ستستمر، وأن الجدل حول هذه السياسات والسياسات الحمائية سيتواصل ويحتدم خلال الفترة القادمة. وذلك لأن "بذور السياسات الحمائية ستظل باقية ومؤهلة للنمو في تربة الاقتصاد العالمي في أي وقت تأتي إليها أخطاء

وسلبات العولمة بمياه كافية لهذا النمو"^(١).

وقد آن الأوان ليدلي علماء الاقتصاد والمالية المسلمون بدلوهم في هذه القضية بهدف الوصول إلى منظومة متكاملة للنظام المالي الإسلامي، ولأن تخرج جهودهم واقتراحاتهم إلى النور مخترقة حواجز الإقليمية كي تصل إلى العالمية وتسهم بشكل فعال وجاد في إعادة هيكلة النظام المالي العالمي.

(١) د. مغاوري شلبي: المرجع السابق، ص ١٧٣.

خاتمة

إن التحولات الرئيسية التي حدثت في أنماط الاقتصاد العالمي اشتملت على النمو السريع والتوسع في انتشار الأسواق المالية العالمية وظهور مواقف جديدة للدول الرئيسية التي تؤثر في الاقتصاد العالمي. وتشكل حركة الأسواق المالية العالمية الآن نسيجاً من الصفقات الممكنة، تشمل التجارة العالمية في الأوراق المالية، وموازنة سعر الصرف في الأسواق، والعملات المتعددة، والاستثمارات في المحافظ المالية من خلال عدد من الصناديق الدولية، وانتقال رأس المال المكثف عبر الحدود.

كما حدثت تغيرات - أيضاً - في اتجاه ومحتوى العلاقات الاقتصادية الدولية. ولم تقتصر هذه التغيرات على التغيير العيني في ظروف الإنتاج وأساليب ووسائل المواصلات والاتصالات وثورة المعلومات وسيطرتها على الإنتاج فحسب، بل إن التغيير قد شمل أيضاً العلاقات المالية وأدواتها بما يجعلها عالمية التوجه. فقد أدى التحرير التجاري الواسع الانتشار وإلغاء القيود المالية إلى قيام سوق عالمية بصورة متزايدة لا تحكمها سوى قانون المنافسة. هذا التحول قد اكتسب اصطلاحاً شعبياً وجماهيرياً جديداً هو "العولمة".

وتتجاوز وتيرة عولمة الأسواق المالية وغيرها من الأسواق - حالياً -

قدرة الحكومات على توفير الإطار المناسب من أجل ضمان الاستقرار والحيلولة دون إساءة استخدام الاحتكارات وحالات الإخفاق الأخرى في الأسواق. ففي ظل العولمة المالية، لا تتضاعف فرص تنمية الثروة، بل تتضاعف أيضًا فرص انتقال الصدمات المزعزة للاستقرار من بلد إلى آخر.

وقد عمل التعاون الدولي على الحيلولة دون وقوع بعض الصدمات أو خفف من حدتها، إلا أنه سمح لصدمات أخرى (مثل الأزمة المالية العالمية الأخيرة) بأن تستجمع زخمها وتسبب أضرارًا اقتصادية وآلامًا اجتماعية، بل وتندر بالعودة للسياسات الحمائية من جديد. والواقع أن الحلول الوطنية لحالات إخفاق من هذا القبيل، في إطار اقتصاد تمت عولمته، تغدو محدودة للغاية، ولا تتوافر في الوقت الحاضر آلية مرضية للتنبؤ بالصدمات العالمية مستقبلاً أو التصدي لها فوراً.

وخلال الانتقال للقرن الحادي والعشرين، لا يمكننا أن نتوقع أن أيًا من البلدان النامية ستعيش منعزلة عن الاقتصاد العالمي وبعيدة عن تأثير القوى السياسية والاقتصادية العالمية. ولكن وسط حركة العالم الذي يتسم بتشابك العلاقات إلى حد كبير، والذي ستعتمد فيه المنافسة بدرجة كبيرة على إنتاج المعرفة والاستفادة منها، نجد أن التكتلات الإقليمية سيكون لها تأثير قوي على نمط الانتاج أو عودة العلاقات بين الدول النامية والاقتصاد العالمي.

وفي ظل الميل العالمي نحو التكتلات الإقليمية، تزداد أهمية التكامل الاقتصادي العربي لتنظيم التعاملات مع التكتلات الاقتصادية المختلفة، سواء في إطار منظمة التجارة العالمية أو مع التكتلات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، حيث إن التكامل العربي يعطي قوة وصلابة للمفاوض العربي مع هذه التكتلات استنادًا إلى الوزن النسبي للمنطقة العربية ككل في النظام الاقتصادي العالمي.

هذا، وقد انتهت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن العولمة، من خلال النظام التجاري المتعدد الأطراف، عملية متعددة الأوجه تركز أساسًا على التقدم التقني مقترنة باتجاه العديد من الدول إلى فتح أسواقها وتحرير تجارتها الخارجية. فالعولمة ليست نموذجًا نظريًا من اختراع مفكر أو مؤلف بقدر ما هي وصف للحظة من لحظات التطور، ارتفع فيها معدل توسيع الأسواق والترابط في الاقتصادات على مستوى رقعة متزايدة من العالم وخصوصًا فيما يتعلق بتداول المعلومات والأموال وتجارة السلع والخدمات. كذلك، فإنه يترتب على هذا التطور - شأنه شأن كل تطور - ظهور فائزين وخاسرين، وفي الوقت نفسه، فإن هذا التطور يوجد أسباب مقاومته والقوى المناهضة له.

- إن الاتجاه المتواصل في تحرير التجارة والاستثمار ساعد على استخدام التقنيات الحديثة على المستوى العالمي، وهو ما أدى إلى مزيد من عولمة

الأسواق، كما تعمقت وتوسعت العولمة بالاتجاه المتزايد لتحرير التحويلات الرأسمالية وتطوير الأسواق المالية الدولية، لكن مع انتقال الاضطرابات أيضاً من بلد إلى آخر. ولعل أهم دليل على ذلك الأبعاد الكبيرة التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية الأخيرة والتي عانت منها معظم دول العالم.

- إن التجارة في ظل العولمة لم يعد تنظيمها يتم من خلال التعريفات الجمركية والحواجز الكمية كما هو الحال بالنسبة للسلع، ولكن التجارة وأوجه النشاط المتصلة بها أصبح يتم تنظيمها من خلال التشريعات والقوانين الوطنية والتي يتعين توافقها مع ما تعنتقه الدول من التزامات دولية في إطار منظمة التجارة العالمية. وهنا ينبغي أن نفرق بين مفهومي تحرير التجارة وتسهيل التجارة، فالأول يرتبط مباشرة بالتعريفات الجمركية، سواء خفضها أو إزالتها، ولا يؤدي بالضرورة إلى التحرير التام للممول، أما الثاني فيرتبط بالنواحي الفنية للتجارة، كالمواصفات القياسية والمعايير الفنية والبيئية والصحية. ولا تكتمل حرية التجارة إلا بتحرير هذا المجال الذي تستخدمه الدول المتقدمة ببراءة لحماية منتجاتها، وإهدار المزايا التي تحصل عليها دول أخرى من خلال التنازلات التعريفية، وإفراغ عملية تحرير التجارة من مضمونها الفعلي.

- يحظى التكامل الإقليمي في الوقت الحاضر باهتمام كبير، وقد أثبتت

التجربة أن دعم التكامل الإقليمي يستغرق وقتاً ويتطلب التزاماً سياسياً قوياً وإطاراً قانونياً ومؤسسياً مناسباً. وهو يعتمد اعتماداً كبيراً على وجود ظروف سياسية مواتية. ويتمثل التحدي الأساسي هنا في استخدام كل من الترتيبات الإقليمية والعولمة على نحو يجعلها تدعم بعضها بعضاً بصورة متبادلة.

نخلص من كل ذلك، إلى أنه مع التطورات العالمية ومع المحاولات المختلفة لتجزئة الكيان العربي اقتصادياً وضم بعضه إلى كيانات اقتصادية أكبر غير عربية، ومع التحديات التي تواجهها الدول العربية فرادى ومجموعة، يعد أمر إقامة كتل اقتصادي عربي أمراً حيوياً.

ومن هذا المنطلق، فقد نرى الأخذ بالتوصيات والمقترحات الآتية:

- الحرص على إبراز الهوية العربية والنظام الإقليمي العربي في أية اتفاقات تعقد بين الدول العربية أو بينها وبين أية أطراف أجنبية، وعدم السماح بتهميشها أو طرح أنظمة أخرى بديلة عنها، وذلك انطلاقاً من عقيدتنا الإسلامية المتمثلة في كتاب ربنا وسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم. قال تعالى: "إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم" (سورة الإسراء، الآية: ٩)، وقال جل شأنه: "وإن تطيعوه تهتدوا" (سورة النور، الآية: ٥٤).
- حث صانعي السياسة على إعطاء الأولوية للاعتبارات الاقتصادية في سبيل بناء المنطقة العربية على غرار ما حدث في مناطق العالم الأخرى. فقد

أظهرت الخبرة السابقة في العالم العربي أن خطط التكامل الاقتصادي الطموحة التي تغلب فيها الاعتبارات السياسية على الحقائق الواقعية الاقتصادية والتجارية تكون عرضة لتقلبات التطورات السياسية الثنائية والإقليمية والعالمية.

■ تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها الهدف المعقود عليه آمال معظم الشعوب العربية. واعتبار مشروع المنطقة حلقة في مشروع متتابع ومتكامل للتكامل الاقتصادي العربي، يتصاعد نحو الاتحاد الجمركي وصولاً للسوق العربية المشتركة مستقبلاً. لمواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية وتفاعلات الاقتصاد العالمي تستلزم مزيداً من العمل الاقتصادي العربي المشترك على كل المستويات في إطار "إستراتيجية اقتصادية عربية" تضع لهذا العمل المشترك أسسه، وتحدد توجهاته بين الأطراف وبعضها البعض، وبين الأطراف العربية مجتمعة وأطراف العالم المختلفة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نعي جيداً أن التدفقات الرأسمالية القادمة من الخارج هدفها الرئيس البحث عن أكثر البدائل التي تحقق عائداً أكبر وستتجه لصالح الدول المتقدمة.

■ الربط بين السياسات التجارية وأهداف التنمية المطلوبة، الأمر الذي يتطلب وجود رؤية واحدة وواضحة للدول العربية لأهداف التنمية داخل منطقة التجارة الحرة، تستمد أسسها من روح الإسلام ومن نظرتة الاقتصادية

لمفهوم التنمية التي تعمل على الحفاظ على الحرية الاقتصادية للمجتمعات بجانب تحقيق العدالة وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد، بل وتقدم الأدوات التي تكفل تحقيق ذلك. هذا المفهوم الإسلامي الذي ينظر إلى الدولة ودور القطاع الخاص على أنهما مكملين ومتلازمين لبعضهما البعض، لا على أنهما بدائل. وفي ضوء هذا المفهوم، فالدول العربية عليها أن تضع نصب أعينها ضرورة الاعتماد على الذات فيما يتعلق بالسلع والخدمات الإستراتيجية والتي تدخل ضمن الحاجات الضرورية التي قدرها الإسلام، مع السعي والعمل على رفع المستوى المعيشي لشعوب المنطقة العربية وزيادة معدلات التنمية بها.

■ تنسيق السياسات المصرفية والاقتصادية بين الدول العربية في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. إذ تؤكد الإحصاءات تنامي رؤوس أموال وموجودات المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم بشكل كبير إضافة إلى عدد كبير من صناديق الاستثمار الإسلامية المنتشرة في دول العالم. وقد أكدت المصارف الإسلامية بما لا يدع مجالاً للشك أهمية وجودها على الساحة لاسيما في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حيث عملت هذه المصارف الإسلامية منذ نشأتها على تحقيق رغبات ومتطلبات شريحة واسعة من المتعاملين الذي يجدون في هذه المؤسسات مخرجاً حقيقياً من التعاملات الربوية، مما يؤكد سلامة المنهج الإسلامي في

الاقتصاد وكذلك تعطش فئة كبيرة من الناس إلى التعامل طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

■ من المهم في هذا الصدد أن نتخلص من كثير من الأوهام حول حرية التجارة والنمو الاقتصادي التي حملتها إينا رباح العولمة وبرامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي. فالحماية ليست عيباً، بل هي ضرورة للتصنيع، والدول المتقدمة وكذلك الاقتصادات الناشئة لم تكف عن الحماية ولم تفتح أسواقها على مصاريعها على الرغم من تحولها إلى مراكز قوى صناعية ذات بأس شديد، لكن العيب يكمن في الأسلوب الخاطئ الذي طبقت به الحماية في الكثير من الصناعات العربية. وفي هذا الصدد ينبغي ربط الحماية الممنوحة لأي صناعة بأجل زمني محدد، تتناقص خلاله الحماية تدريجياً حتى تنتهي كلية بانتهاء هذا الأجل. فالمقياس الصحيح لنجاح أية صناعة ناشئة هو قدرة هذه الصناعة على الاستفادة من الحماية التي تمتعت بها في مرحلة النشأة، وعدم تحول الحماية إلى سمة دائمة تلازم الصناعة مهما امتد بها العمر.

وهكذا نجد العالم كله يقابل النظام الجديد والعولمة بالتكتلات الاقتصادية في الوقت الذي يتسم فيه التكامل العربي بالتواضع الشديد مقارنة بغيره من التكتلات الاقتصادية المعاصرة. ومن هنا، فإننا نلح على أن هذه المقترحات الخاصة بتفعيل التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة مرتبطة باقتراحنا

الشامل حول ضرورة وجود رؤية جديدة لأمتنا العربية، تستحث الشعوب والحكومات لإدراك أنه ليس هناك بديل عن العمل معاً واستخدام قدرتنا الجماعية لمواجهة تحديات العولمة. غير أن هذه الرؤية لا يمكن أن تزدهر إلا إذا استندت إلى التزام قوى بمبادئ الشريعة الإسلامية المترسخة في مجتمعاتنا العربية.

فهذه الشريعة، بطابعها العالمي، أقامت حضارة عظمت من أرقى الحضارات في العالم قبس منها الغرب ودول العالم وأخذت الترجمة طريقها لنقل تلك الحضارة إلى العالم بأسره، فكانت حضارة بناءة ومعمرة وليست كغيرها مدمرة، لأنها قامت على ثقافة إسلامية تحض على الخير وتأمّر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتصون حقوق الإنسان وتتادي بالعدالة وتحمي حقوق الناس على اختلاف عقائدهم وأشكالهم وأجناسهم. ويتمثل التحدي الرئيس لأمتنا العربية في أن يشهد واقعا وأسلوب حياتنا لهذه الثقافة الإسلامية شهادة عملية على أرض الواقع، مع بيان المفاهيم والقيم التي تقوم عليها هذه الثقافة بحيث ينتج عنها نظام عالمي أكثر قدرة على تعزيز السلم والتقدم لجميع شعوب العالم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المراجع(*)

أولاً- المراجع العربية:

أ- الكتب:

- أحمد جامع: اتفاقات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)، الجزء الأول، دار النهضة العربية، ٢٠٠١.
- أحمد جمال الدين موسى: العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، المنصورة، مكتبة الجلاء الجديدة، ١٩٩٩.
- أسامة المجذوب: العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، ط.٢، ٢٠٠١.
- باتريك آرتو ومارى بول فيرار: الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها، ترجمة/ سعد الطويل، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.
- بول هيرست وجراهام تومبسون: مساءلة العولمة: الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم، ترجمة إبراهيم فتحى، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩.
- جارى بيرتلس، روبرت ز. لورانس، روبرت إ. لينان، وروبرت ج.

(*) مع مراعاة الاحتفاظ بالألقاب.

- شابيرو: جنون العولمة: تنفيذ المخاوف من التجارة المفتوحة،
ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩.
- حازم الببلاوى: دور الدولة فى الاقتصاد، دار الشروق، ١٩٩٩.
- حازم الببلاوى: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت)، العدد (٢٥٧)، مايو ٢٠٠٠.
- حازم الببلاوى: الاقتصاد العربي في عصر العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.
- عبد المنعم السيد على: العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية، العدد (٨٣)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.
- فؤاد مرسى: الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، العدد (١٤٧)، ١٩٩٠.
- فنسان الغريب: مازق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.
- محمد عبد القادر حاتم: العولمة: ما لها .. وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.

- هانس - بيتر مارتين وهارولد شومان: **فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، ترجمة/ عدنان عباس على، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، العدد ٢٩٥، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣.

ب - الرسائل العلمية:

- عمرو محمد يوسف محمد: **التنسيق الضريبي وأثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق - جامعة حلوان، ٢٠١١.

- هشام محمد أحمد عمارة: **الاتجاهات الحديثة في التكتلات الاقتصادية الشرق أوسطية**، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٤.

ج - الأبحاث والدوريات:

- أحمد السيد النجار: "مصر والعرب وإمكانيات مواجهة الأزمة المالية العالمية"، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، العدد (١٦٧)، نوفمبر ٢٠٠٨.

- أحمد جمال الدين موسى: "تحرير التجارة العالمية: النظرية، الواقع والمستقبل"، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد "١٩"، ١٩٩٦.

- أسامة الغزالي حرب: "عام جديد وعالم مختلف"، **السياسة الدولية**، العدد (١٧٥)، يناير ٢٠٠٩.

- بطرس بطرس غالي: "العولمة والنظام الدولي .. جدلية اللحظة الراهنة"، مائدة مستديرة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، يناير ٢٠٠٩.
- جودة عبد الخالق: "الأزمة المالية العالمية.. أزمة نظام لا أزمة سياسات"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، يناير ٢٠٠٩.
- حربي موسى عريقات: "التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي"، أعمال مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية- عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٤.
- خالد سعد زغلول حلمي: "العولمة والتحديات الاقتصادية والقانونية وموقف الدول النامية"، أعمال المؤتمر السنوى السادس لكلية الحقوق بجامعة المنصورة، ٢٠٠٢.
- خضر عباس عطوان: "نحو نظام عربي فاعل.. منظور سياسي: هل يمكن تشكيل المستقبل العربي؟"، شئون عربية، العدد (١٣٦)، ٢٠٠٨.
- خليل العناني: "العرب وأمريكا.. بين النموذج ونقيضه"، شئون عربية، العدد (١٣٦)، ٢٠٠٨.

- زياد بهاء الدين: "انهيار المؤسسات المالية العالمية من منظور رقابي"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، يناير ٢٠٠٩.
- زياد بهاء الدين: "انهيار المؤسسات المالية العالمية من منظور رقابي"، السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، يناير ٢٠٠٩.
- سامر سليمان: "دور الدولة في الاقتصاد.. إعادة نظر"، السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، يناير ٢٠٠٩.
- سعيد رفعت: "السياسات العربية: تحركات منفردة وإستراتيجية مفقودة"، شؤون عربية، العدد (١٣٦)، ٢٠٠٨.
- سهير محمد معتوق: "لجنة بازل وكفاءة الرقابة المصرفية"، مصر المعاصرة، العدد (٤٨٢)، إبريل ٢٠٠٦.
- عبد اللطيف يوسف الحمد: "التنمية العربية فى مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية". مجلة العربى، العدد ٤٨٢، يناير ١٩٩٩.
- عبد الواحد العافوري: "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا)، أعمال مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية- عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٤.
- عزت عبد الحميد البرعى: "اتفاقية الجات وآثارها على التعريفات الجمركية (الضرائب الجمركية) المصرية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد التاسع عشر، أبريل ١٩٩٦.

- علاوي محمد لحسن: "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد (٧)، ٢٠١٠/٢٠٠٩.
- غالب أبو مصلح: "أمريكا وأزمة النظام الاقتصادي العالمي"، شئون الأوسط، العدد (١٣٠)، ٢٠٠٨.
- مجدى صبحى: "الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على الدول العربية"، العربي، العدد (٤٨٢)، ١٩٩٩.
- محمد عبد الشفيق عيسى: "النظام المالي العالمي .. إرث الماضي وضرورات الإصلاح"، السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، يناير ٢٠٠٩.
- محمد كمال خليل الحمزاوى: "القدرات التنافسية للجهاز المصرفي المصري والتحرير الدولي لتجارة الخدمات المصرفية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق - جامعة المنصورة، العدد (١٩)، إبريل ١٩٩٦.
- محمود عبد الفضيل: "غرق وول ستريت .. تقديم"، السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، يناير ٢٠٠٩.
- محمود عبد الفضيل: "غرق وول ستريت .. تقديم"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، يناير ٢٠٠٩.

- محمود محي الدين: "المؤسسات المالية الدولية.. قصور الأداء وسبل الإصلاح"، السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، يناير ٢٠٠٩.
- مصطفى الكفري: "نهاية الليبرالية الجديدة"، شئون عربية، العدد (١٣٦)، ٢٠٠٨.
- مغاوري شلبي: "مستقبل العلاقة بين العولمة والحمائية"، السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، يناير ٢٠٠٩.
- منير الحمش: "الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة بين التفسير المالي والاقتصادي والتحليل السياسي والثقافي"، شئون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، لبنان، العدد (١٣٠).
- وائل جمال: "الأزمة الاقتصادية العالمية والعالم العربي: نهاية نموذج"، شئون عربية، العدد (١٣٦)، ٢٠٠٨.

A-Books:

- COLEMAN (W.D.) & UNDERHILL (G.R.):
Regionalism and Global Economic Integration: Europe, Asia and the Americas, London and New York, 2002.
- EL- AGRAA (A.M.): **Regional integration: Experience, Theory and Measurement**, Macmillan and Barnes & Nobel, 1999.
- LAHIRI (S.): **Regionalism and Globalization: theory and practice**, ROUTLEDGE, London and New York, 2001.
- SALVATORE (D.): **International Economics**, John Wiley& Sons, Seventh Edition,2001.
- SCHULZ (M.), SODERBAUM (F.)& OJENDAL (J.): **Regionalization in a Globalizing World: A comparative perspective on forms, actors and processes**, ZED Book, London and New York, 2001.
- WALTERS (R.) & BLAKE (D.): **The politics of Global Economic Relations**, Prentice Hall Englewood Cliffs, New Jersey, Fourth Edition, 1992.

B-Articles:

- ABDEL- KHALEK (G.): "Bad Policies or Systemic Dysfunction? The Perils of Financial Globalization: A South View", **L'Egypt Contemporiane**, No. 473 – 474,

Janveir – Avirl 2004.

- AHMED (Z.): "Concept of Offshore Financial Centers: In Search of an Operational Definition", **IMF Working Papers**, No. 07/ 87, April 2007.
- AIZENMAN (J.) & PASRICHA (G.): "Selective Swap Arrangements and the Global Financial Crisis: Analysis and Interpretation", **NBER Working Paper**, No. 14821, March 2009.
- AIZENMAN (J.): "Financial Crisis and the Paradox of Under–and over– Regulation", **NBER Working Paper**, No. 15018, May 2009.
- ALL (M. J. B.): "Basel II: Panacea or a Missed Opportunity", Discussion Paper Series from Department of Economics, Loughborough University, 2004.
- ANTHINY (PH.): **Global Governance and Development**, International Encyclopedia of Public Policy - Governance In A Global Age, Vol. 1, 2008.
- Bank for International Settlements: "Private Equity and Leverage Finance Markets", **CGFS from Bank for International Settlements**, No. 30, July 2008.
- BLISS (R.): "Bankruptcy Law and Large Complex Financial Organizations: A Primer", **Economic Perspectives**, Issue Q I, 2003.
- BOSSONE (B.): "What makes Banks Special? A study of Banking, Finance and Economic Development", **Policy**

Research Working Paper Series from The World Bank, No. 2408, August 2000.

- CALOMIRIS (CH.) & MASON (J.): "Contagion and Bank Failures during the Great Depression: The June 1932 Chicago Banking Panic", **American Economic Review**, Vol. 87, issue 5, 1997.
- CECCHETTI (S.): "Crisis and Responses: The Federal Reserve and the Financial Crisis of 2007 – 2008", **NBER Working Paper**, No. 14134, June 2008.
- CECCHETTI (S.): "Prices during the Great Depression: Was the Deflation of 1930 – 1932 Really Unanticipated?", **American Economic Review**, Vol. 82, issue 1, 1992.
- CHAI (J.), ERRICO (L.), HORVATH (B.) & JOHNSTON (R. B.): "Large and Complex Financial Institutions: Challenges and Policy Responses Lessons from Sweden", **IMF, Discussion Paper**, No. 03/ 1, April 2003.
- CLARK (A.): "Challenges for Financial Stability Policy", **Economic Affairs**, Vol. 24, issue 4, 2004.
- COLIGNATUS (T.): "A Note on Competing Economic Theories on the 2007 – 2008 + Financial Crisis: The Case for (hidden) Stagflation", **MPRA Paper, University Library of Munich, Germany**, September 2008.
- DURHAM (J. B.): "Foreign portfolio Investment, foreign

- bank lending, and economic growth", **International Finance Discussion from Board of Governors of the Federal Reserve System** (U. S), No. 757, 2003.
- DYMSKI (G.): "Financial Globalization, Social Eclusion and Financial Crisis", **International Review of Applied Economics**, Vol. 19, issue 4, 2005.
 - GRABEL (I.): "Predicting Financial Crisis in Developing Economies: Astronomy or Astrology", **Eastern Economic Journal**, Vol. 29, issue 2, 2003.
 - HAWKESBY (ch.), MARSH (I.) & STEVENS(I.): "Co movements in the Price of Securities Issued by Large Complex Financial Institutions", **Bank of England Working Papers**, No. 256.
 - KING (M. R.) & MAIER (PH.): "Hedge Funds and Financial Stability: The State of the Debate", **Discussion Papers, Bank of Canada**, 2007.
 - KNILL (A.): "Taking the bad with the Good: Volatility of Foreign Portfolio Investment and Financial Constraints of Small Firms", **Policy Research Working Paper Series from The World Bank**, No. 3797, December 2005.
 - LOTHIAN (J. R.): "The Internationalization of Money and The Globalization of Financial Markets", **International Finance from EconWPA**, November 2003.
 - MARTIN (ph.) & REY (H.): "Financial Globlization and

- Emerging Markets: With or Without Crash?", **NBER Working Papers**, No. 9288, October 2002.
- MCALEER (M.), MARIN (J.) & PEREZ – AMARAL (T.): "Has the Basel II Accord Encouraged Risk Management During the 2008 – 09 Financial Crisis?", **Tinbergen Institute Discussion Papers**, No. 09 – 039/ 4.
 - MISHKIN (F. S.): "Anatomy of a Financial Crisis", **Journal of Evolutionary Economics**, Vol. 2, October 1992.
 - OSTRUP (F.), OXELHEIM (L.) & WIHLBORG (C.): "Origins and Resolution of Financial Crises; Lessons from the Current and Northern European Crises", **Working Paper Series from Research Institute of Industrial Economics**, No. 796, May 2009.
 - PEEK (J.) & ROSENGREN (E.): "Derivatives Activity at Troubled Banks", **Boston College Working Papers in Economics**, No. 358, November 1996.
 - REINHART (C.) & ROGOFF (K.): "Is the 2007 U. S. Sub- Prime Financial Crisis So Different? An International Historical Comparison", **NBER Working Paper**, No. 13761, January 2008.
 - REINHART (C.): "The First Global Financial Crisis of the 21st Century: Introduction", **MPRA Paper, University Library of Munich, Germany** 2008.
 - ROSE (A.) & SPIEGEL (M.): "Offshore Financial

- Centers: Parasites or Symbionts?", **NBER Working Papers**, No. 12044, 2006.
- STULZ (R. M.): "Should We Fear Derivatives?", **NBER Working Papers**, No. 10574, 2006.
 - TAYLOR (J. B.): "The Financial Crisis and the Policy Responses: An Empirical Analysis of What Went Wrong", **NBER Working Paper**, No. 14631, January 2009.
 - THORBECKE (W.): "Financial Derivatives: Harnessing the Benefits and Containing the Dangers", **Macroeconomics from EconWPA**, 1998.
 - WARDE (I.): "Des "fonds souverains" au chevet des multinationals", **Le Monde diplomatique**, 55 année, No. 646, Mai 2008.
 - WHALEY (R. E.): "Derivatives", Chapter 19 in **Handbook of the Economics of Finance**, Vol. 1, Part 2, 2003.
 - WINTERS (L.A.): "Regionalism versus Multilateralism", **The World Bank**, Policy Research Working Paper, No. 1687, November 1996.
 - WRIGHT (M.), HOSKISSON (R. E.) & PENG (M. W.): "Strategy Research in Emerging Economies: Challenging the Conventional Wisdom", **Journal of Management Studies**, Vol. 42, issue 1, 2005.
 - ZOELLICK (R.): "Modernizing Multilateralism and

Markets", **World Bank**, October, 2008.

C-Reports:

- **World Bank: Global Economic Prospects 2007:**
"Globalization's Next Wave".
- **World Bank: Global Economic Prospects 2008**
(GEP2008).

قائمة المحتويات

مقدمة	٢
المبحث الأول: عن الإقليمية والعولمة المالية	٧
أولاً- مفهوم الإقليمية والسياسة الحمائية الجديدة:	٧
ثانياً- تطور العلاقات المالية الدولية:	٢٦
ثالثاً- العولمة المالية والتبعية:	٣٤
المبحث الثاني: الأزمات المالية والسياسات الحمائية	٣٧
أولاً- تعريف الأزمات المالية:	٣٩
ثانياً- أسباب انفجار الأزمات المالية:	٤١
المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية المعاصرة ودورها في تقوية الحمائية	٤٩
أولاً- إرهاصات الأزمة:	٥٠
ثانياً- دور الدولة في ظل الأزمة الراهنة:	٦٤
ثالثاً- الأزمة المالية وقصور المؤسسات المالية الدولية:	٦٨
رابعاً- دور الأزمة المالية في تقوية "الحمائية":	٧٠
خامساً- أهمية التكامل الاقتصادي العربي في ظل الأزمة الراهنة:	٨٠
قائمة المراجع	١٠١
قائمة المحتويات	١١٣